الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي لميلة
معهد الآداب و اللغات
قسم اللغة والأدب العربي

المرجع.....

# الجملة عند ابن هشام الأنصاري من خلال كتابه "مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب"

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس، في اللغة والأدب العربي.
تخصص: لغة عربية.

إعداد الطلبة:
* فتيحة خالد
* سارة لعقد

إشراف الأستاذ:
* سليم عواريب

السّنة الجامعية:2013/2012

بسم الله الرحمن الرحيم

# فضـــل العلـــــــم

**حديث نبـــوي شريـــف:**

**عن أبـــي الدرداء رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم:**

**<< من سلك طريقا يبتغي فيه علما سهل الله له طريقا إلى الجنة، وإن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضا بما يصنع، وإن العالم ليستغفر له من في السماوات ومن في الأرض حتى الحيتان في الماء وفضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب >>  أخرجـــه مسلـــم.**

# دعاء

**اللّهم انفعنا بما علّمتنا، وعلّمنا ما ينفعنا وزدنا علما.**

**اللّهم أضيء بالعلم طريقنا، وقوّي به سواعدنا، واشدد به من عزائمنا، ولا توثق به غيرنا، ولا تحرمنا من عزيمة نيله وطلبه من كل مكان والزيادة منه في كل آن، فأعطنا منه نورًا يُقوَّي به الإيمان وصلي الله وسلم وبارك على سيدنا محمد صاحب العلم، سيد الأمم.**

# شكـــر وعرفـــان

**نتقدم بأسمى هالات الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف "سليم عواريب" الذي كان الراعي الأول لهذا البحث، وكان القدوة الحسنة في الأخلاق، فتعهد لنا بالسقاية والتدعيم المعنوي، بالنصائح والإرشادات، كما لا ننسى أن نتقدم بالشكر إلى الأساتذة الذين ساعدونا ، وإلى جميع أساتذة معهد اللغة العربية وآدابها دون استثناء.**

**ونسأل الله أن يبلغنا الغاية ويجنبنا الضلال...**

**بسم الله الرحمن الرحيم**

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

لقد كانت نشأة علوم اللغة العربية مقترنة بنزول القرآن الكريم، حيث كانت مسخّرة لخدمته وحمايته من زيغ الألسن عند قراءته، وما زاد هذه اللغة مجدًا هو أن أنزل الله سبحانه وتعالى كلامه بها وهو "القرآن الكريم" وبهذا تبوأت منزلة الرقي والشرف بين اللغات بفضل الله عزوجل، ودعوة النبي صلى الله عليه وسلم، ثم الجيل السالف من العرب وغيرهم، وظلت بذلك جوهرة مشرقة في عالم الأمة أجمعين. إلاّ أنّ وبظهور الإسلام وشغف الناس به، سواء العرب أو غير العرب اختلط العرب بغيرهم إذ تسبب هذا الاختلاط في انتشار وكثرة اللّحن في اللغة العربية حتى طال ألسنة العرب الخلّص في الحواضر والبوادي، ما دفع بأولي الأمر من المسلمين إلى النظر في ظاهرة اللّحن وكيفية الحد منها كي لا يبلغ القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف فكان حمل المشعل من "أبي الأسود الدؤلي" فهو من تبنّى النّحو ووضع قواعده، كي يكون علما قادرا على الإيفاء بمهمة الحد من اللّحن.

وقد اكتست دراسة النحو في اللغة العربية بطابع التطور المستمر بعد أن استقلت تدريجيا عن الوظيفة التي أُنشأت من أجلها بادئ الأمر. وهي حفظ القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف من اللحن. فقد اتسع موضوع الدرس اللغوي ليشمل كل علوم اللغة العربية وعلى رأسها النحو.

وهذا ما يجعل وجود صلة وثيقة بين الجملة التي تكون موضع بحثنا والنحو العربي الذي يعد الوالد الحقيقي لها. ونعلم أنّ الغاية من دراسة النحو هي فهم وتحليل وبناء الجملة تحليلا لغويا، لا أن يختلق النحويّ ما يراه مناسبا من منظوره الخاص أثناء وضعه للجمل، وكون النحو يعنى بالكلمة المرتبطة مع غيرها في عبارة أو جملة فهذا استلزم من النحاة في دراستهم اعتماد الجملة كوحدة أساسية في هذا التحليل، بعدما كانت الكلمة أساس كل تحليل لغوي ومن هنا كانت شرعية قبول كل جهد يحاول الكشف عن هذا النظام المعقد المتشابك مهما اختلف عن غيره، ومن هنا كثرت الاتجاهات التي تحاول البحث والتحليل لهذا النظام اللغوي الدقيق، وكذلك كثرت كتب النحو العربي ومؤلفاته هذه الكثرة الهائلة، لأن كلا منها كان يحاول الكشف عن شيء من أسرار هذه اللغة، وقد نجد تشابها كبيرا بين الكثير منها

لكن يظل دائما هناك فرق ما بين كل مؤلف وآخر تجاوبا مع الفروق الدقيقة التي تميز أفراد البشر جميعا أحدهم عن الآخر، لذا أرادنا اقتحام دائرة البحث اللغوي من بابها الواســـع، وإذا عمّمنا القول نقصد النحو العربي، أما إذا خصّصناه فنقول الجملة العربية.

وباختلاف عناوين الأبحاث في اللغة العربية وتعدد مواضيعها، اســتقر الــرأي فـــي النهاية على موضوع البحث الموسوم بـــ: الجملة عند بن هشام الأنصاري من خلال كتابـــه "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" فعلى الرغم من كثرة الدراسات التي قامت حول الجملـــة العربية، وعلى الرغم من اهتمام الباحثين في اللغة العربية بهذا الموضوع، مازالـــت هنـــاك جوانب منه في حاجة لمزيد من البحث لكشف ما يكتنفها من غموض، وتجلية ما يحيط بهـــا من حجب صفيقة، وإلقاء مزيد من الأضواء على الظلمات التي نسجتها أيدي القرون الطويلة أستارًا كثيفة تحجب الرؤية وترد البصر. ولِنَهُزَّ ما تراكم من غبار الزمن على تلك الكنـــوز الثرية.

والسبب الرئيس في اختيارنا للبحث في هذا الموضوع أنّه وفي إطار اهتمامنا باللغـــة العربية وخاصة نحوها، أردنا أن يكون بحثنا يخص الجملة العربية، ولعل الحظ لم يكن معنا في اختيار الموضوع المناسب في هذا المجال لكنه لم يغادرنا تماما فقد جعل الأستاذ الفاضل هذا الموضوع الثري بين أيدينا فعالج الناحية التي أردنا البحث فيها، وهذا ما زادنا حماســـا فقد حقق رغبتنا وجعله يخصّ الجملة العربية لا غير.

ولعل هناك أسئلة تطرح نفسها في هذا الموضوع لنجيب عنها وهـــي: مـــا الجملـــة العربية؟، كيف كانت الجملة العربية قبل ابن هشام الأنصاري؟، ما هي أهـــم النقـــاط التـــي ميزت حياة ابن هشام النحوية وثقافته العلمية؟ وما تفسيره للجملـــة فـــي المغنـــي؟، وكيـــف قسّمها؟، وما هي الأحكام التي ذكرها فيها؟ وما الشيء الذي أضـــافه ابـــن هشـــام للجملـــة العربية؟.

إنّ الإجابة عن هذه الأسئلة لا تتحقق إلاّ من خلال التعمق الطويل وسط هذا الكتـــاب والإحاطة بكل الجوانب التي وُلد عن طريقها، وذلك من خلال تتبع حياة ابن هشـــام وعلمـــه وثقافته وثماره المختلفة وصولا إلى هذه الجوهرة "كتاب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب".

إذ كان حديثنا عن ابن هشام وكتابه في خطة كانت كالتالي:

مقدمة ومدخل وفصلين وخاتمة، وهذا تفصيل لها:

مقدمة: وفيها تحدثنا عن موضوع الجملة وسبب اختيارنا له.

مدخل: تناولنا فيه الجملة قبل ابن هشام الأنصاري عند أبرز العلماء ومفهومها في اللغة والإصطلاح.

الفصل الأول: تطرقنا فيه إلى ترجمة حياة ابن هشام وحاولنا إعطاء صورة مختصرة عن الكتاب، وذلك من خلال مبحثين:

المبحث الأول: كان يخص التعريف بابن هشام، وذِكر ثقافته وعلمه وما نتج عنها من مؤلفات، وما هو رأي العلماء فيه وفي آثاره.

أما المبحث الثاني: عالجنا فيه الكتاب من خلال شرح سبب تسميته وتأليفه والهدف من ذلك، ومنهجيته فيه، وكيف كان أسلوبه أيضا؟.

الفصل الثاني: تحدثنا فيه عن الجملة عند ابن هشام، وكان هذا في ثلاث مباحث:

المبحث الأول: فيه ذكرنا شرح الجملة عند ابن هشام وعلاقتها بالكلام، وفصلنا قليلا في تفسيره لها وبيان أن الكلام ليس مرادف للجملة.

أما المبحث الثاني: تناولنا فيه أقسام الجملة في فرعين.

الفرع الأول: فيه انقسام الجملة حسب مبناها: فناقشنا انقسامها إلى اسمية وفعلية وظرفية، وكذا انقسامها إلى صغرى وكبرى، أما الفرع الثاني من هذا المبحث: ففيه انقسام الجملة حسب معناها، ويحتوي الجمل التي لا محل لها من الإعراب، والجمل التي لها محل من الإعراب.

أما المبحث الثالث من هذا الفصل: فكان هو المبحث الأخير وفيه أحكام الجملة ومنها: أحكام الجمل بعد المعارف والنكرات، وقد استعنا بالمنهج الوصفي للكشف عن صانع هذا الكتاب والإحاطة بما سبقه من قديم حول أهم موضوع عالجه وهو "الجملة".

وكأي بحث أكاديمي فقد اعترضتنا بعض العراقيل في بحثنا منها: قلة المصادر في المكتبة، وضيق الوقت، فهذا ما جعلنا عاجزين على الحصول عليها من أماكن أخرى، بالإضافة إلى عدم التوسع بما فيه الكفاية في موضوعنا.

رغم هذا تجاوزناها بما استطعنا ومضينا جاهدين في كشف المستور عن كنز الجملـــة عند ابن هشام ومن سبقه، وقد اعتمدنا في مذكرتنا بالدرجة الأولى على عدد من كتب التراث التي تزخر به اللغة العربية وذلك من أجل معرفة الجملة قبل بن هشام، والاستشهاد بها كلما استدعت الضرورة لذلك، وكما اعتمدت الدراسة على عدد لا يســتهان بــه مــن المصــادر والمراجع الحديثة منها: السّامرائي "الجملة العربية، والمفصّل للزمخشري، وكذلك لا ننكــر استفادتنا من بعض المصادر والمراجع المشهورة منها: "المغني لابــن هشــام الأنصــاري"، الكتاب لسبويه، المقتضب للمبرّد.

فكان هذا تفصيل لما جاء في بحثنا المتواضع، فنسأل الله أن يكون هذا العمل خدمــة للعلم وللغة العربية خاصة.

**آميـــــــن يا رب العالمين**

# مدخـــــل
# الجملــة العربيــة قبل ابن هشــام الأنصــاري

**مدخـــــل:**

تعددت الآراء، واختلف بعض العلماء حول مفهوم الجملة تركيبًا، وإعرابًا، بين مدرسة ومدرسة أخرى،و في المدرسة الواحدة في بعض الأحيان، ومن الملاحظ أن هناك مصطلحات لغوية عديدة تتداخل مع هذا المجال – مجال الجملة – نحو: اللفظ، والقول، والكلمة، والكلام، والكلم، والجملة: وهي محور دراستنا، وقبل الخوض فيها لابد من أن نقف على المصطلحات الأخرى من أجل تسهيل الدراسة، قال السيوطي: << ما خرج من الفم إن لم يشتمل على حرف فصوت، وإن اشتمل على حرف ولم يفد معنى فلفظ، وإن أفاد معنى فقول. فإن كان مفردا فكلمة، أو مركبا من اثنين ولم يفد نسبة مقصودة لذاتها فجملة، أو أفاد ذلك فكلام، أو من ثلاثة فكلم[1] >>.

يتضح لنا من خلال القول أن اللفظ: هو الصوت المشتمل على بعض الحروف سواء أفاد معنى أو لم يفد[2].

أما القول: هو اللفظ الدال على معنى، وهو يشمل الكلمة، والكلام، والكلم فكلها قول[3]، والعكس غير صحيح.

وأما الكلمة: فهي قول مفرد، أو اللفظ الموضوع لمعنى مفرد، وهي ثلاثة أنواع الاسم والفعل والحرف[4].

**أــ الاسم:** لغة ما دلّ على مسمى، وقد عرّفه أغلب النحاة بأنه: كلمة دلّت على معنى في نفسها، ولم تقترن بزمان، نحو: محمد، رجل، جمل، نهر...الخ، فكل هذه الألفاظ تدل على معنى في نفسه، وليس الزمان داخلا في معناه[5] وعلاماته هي: دخول حروف الحفظ، والتنوين، و"ال" التعريف والإسناد والنداء[6].

---

[1] جلال الدين السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، ج2، ص 05.
[2] ينظر: فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر، ط2، 2007، ص 11.
[3] ينظر: المرجع نفسه، ص 10.
[4] ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل، الطباعة المنيرة مصر، ج1، ص 18.
[5] ينظر: محمد محي الدين عبد الحميد: التحفة السنية بشرح المقدمة الأجرومية، مكتبة السنة،دط، 1989،ص 7.
[6] ينظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1427هـ/2005م، ص 21.

**ب ــ الفعل:** في اللغة: هو الحدث، أما في اصطلاح النحاةا كلمة دلت على معنى في نفسها اقترنت بأحد الأزمنةا الماضي، والمضارع[1]، نحو "كتب _ يكتب" وعلاماته هي: قد، والسين، وسوف، وتاء التأنيث الساكنة[2]

**ج ــ الحرف:** في اللغة: هو الطَرَفُ، أما في اصطلاح النحاة: كلمة دلت على معنى في غيرها نحو: مِنْ، إلى، وكل لفظ دل على معنى لا يتم هذا المعنى حتى تضم إلى هذه اللفظة غيرها نحو[3]: خرجت من المدرسة، "وذهبت إلى البيت" قال: صاحب الأجرومية" والحرف ما لا يصْلُحُ مَعَهُ دليلُ الاسم ولا دليل الفعل"[4].

**أما الكلام:** فهو المسموع المفهوم، والمراد بـــ "المسموع" احترازا من غير المسموع كالإشارة والغمز والرمز لأن الإشارة مفهومة وليست مسموعة، أما المراد بـــ "المفهوم" احترازًا من أصوات البهائم والصدى، ذلك لأنها مسموعة وغير مفهومة[5]، أو اللفظ الدال على معنى يحسن السكوت عليه[6].

**أما الكلم** فهو اسم جنس واحدة "كلمة"[7]، ويطلق على ما كان ثلاث كلمات فأكثر سواء كان مفيدا أو لم يكن كذلك[8] فقولنا: "فتح الطالب كتابه" فهو كلام وكلم وقولنا: "إذا فتح الطالب" كلم كلم وليس كلامًا.

نصل إلى الجملة وهي النقطة التي يركز عليها بحثنا وأولا وقبل كل شيء

**أولا: الجملة لغــة:**

الجملة واحدة الجُمَل، والجُمْلة: جماعي الشيء، وأجمل الشيء: جمعه عن تفرقه، وأجمل له الحساب كذلك، يقال: أجملت له الحساب إذا جمعته **قال تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلاَ نُزِّلَ عَلَيْهِ اَلْقُرْآنُ جُمْلَة وَاحِدَةً﴾** وقد أجملت الحساب – أيضا – إذا جمعت آحاده وكملت

---

[1] ينظر: عبد الحميد: التحفة السنية، ص 7.
[2] ينظر: المصدر نفسه، ص 10.
[3] المصدر نفسه، ص 8.
[4] نفسه، ص 12.
[5] ينظر: عمر بن عيسى ابن إسماعيل الهرمي: المحور في النحو، تح :منصور علي محمد عبد السميع، دار السلام، ط2، 2008، ج1، ص 205.
[6] ينظر: ابن الأتباري، أسرار العربية، ص 3.
[7] ينظر: المصدر نفسه، ص 3.
[8] ينظر: السامرائي: الجملة العربية، ص 10

أفراده ،أي أحصوا وجمع وافلا يزاد فيهم ولا ينقص[1] ، وقيل أجملت الشيء إجمالا جمعته من غير.

الجمَّال: صاحب الجمل والعامل عليه (ج) جمَّالة.

الجُمَّلُ: الحبل الغليظ. وحساب الجُمَّل: ضرب من الحساب يجعل فيه لكل حرف من الحروف الأبجدية عدد من الواحد إلى الألف على ترتيب خاص.

والجَمل بالفتح، قال الفرّاء: هو زوج الناقة. ويأتي الجمل مجازا للزوج ويقال جملت الشحم، وأدبته، والجميل: الشحم المذاب[2].

**ثانيا اصطلاحا:**

لقد كان استخدام النحاة المتقدمين للجملة لا يَخرج عن إطاره اللغوي وهذا ما يبدوا لنا إذا ما اطلعنا على كتبهم، فهذا الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ) شيخ النحاة وإمامهم، قد وضع كتبا دقيقا كما عهدناه أسماه "**الجمل في النحو**" قال في خطبة الكتاب: "هذا كتاب فيه جملة الإعراب، إذ جميع النحو في الرفع، والنصب، والجرِّ، والجزم"[3]. فمن خلال خطبته، وكذلك اطلاعنا على بعض الكتاب وجدنا أنه يريد من كلمة "**الجمل**" المعنى اللغوي لها ألا وهو **<<الجمع>>**، و الواضح أن وجوه النحو كلها هي: الرفع، والنصب، والجرّ، والجزم فقام بجمعها في كتاب واحدا أطلق عليه اسم "الجمل في النحو" أي "الجامع في النحو".

ثم تسلطن سيبويه (ت 180هـ) على عرش النحو بكتابه "الكتاب" أو المعروف بـ<<قرآن النحو>>، الكتاب الذي جمع فيه كل صغيرة وكبيرة تخص النحو العربي، وقد حدا حدو أستاذه فقد استعمل مصطلح الجملة مرة واحدة في كتابه بمعناه اللغوي في <<باب ما يحتمل الشعر>>.

حين قال: "وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها. وما يجوز في الشعر أكثر من أذكره لك ههنا، لأنّ هذا موضع جُمَلٍ..."[4].

والواضح أن سيبويه يريد بـ "جُمَلٍ" هنا الجمع ليس إلا. والحقيقة أن سيبويه استعمل مصطلح الكلام عوضا عن الجملة بكثرة في كتابه، فاستخدمه بمعنى الحديث تارة، وبمعنى

---

[1] ينظر: ابن منظور: لسان العرب (مادة جمل)، ص 1744.
[2] ينظر: المصدر نفسه، ص 1744.
[3] الخليل بن أحمد الفراهيدي: الجمل في النحو، تحقيق فخر الدين قيادة، مؤسسة الرسالة، ط1، 1985، ص 33.
[4] سيبويه، الكتاب، تج: عبد السلام محمد هارون، ط3، 1408هـ/1988، ج1، ص 32.

اللغة تارة أخرى، وبمعنى الجملة في موضع آخر...الخ وفي هذا الصدد تقول أولوكه موزل: " إذا تتبعنا المواضع التي استخدم فيها سيبويه الكلام بمعنى الجملة فإننا لا نستطيع أن نستنبط منها تعريفا دقيقا للجملة"[1].

فعرف الكلام في باب من كتابه قال فيه: "هذا باب ما الكلم من العربية فالكلم: اسم، وفعلٌ، وحرفٌ جاء بمعنى ليس باسم ولا فعل"[2].

فقسم سيبويه الكلام ههنا إلى اسم، وفعل ،وحرف، وبين بأنّ الحرف جاء بمعنى ليس باسم ولا فعل، وقد تحدث سيبويه عن المسند والمسند إليه في باب سماه بـــ <<باب المسند والمسند إليه>> فقال: "وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدًا فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيُّ عليه. وهو قولك: عبد الله أخوك : وهذا أخوك. ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بد للفعل من الاسم كما للاسم الأول بدٌّ من الآخر في الابتداء"[3] يتضح بأن سيبويه جعل العلاقة بين المسند والمسند إليه علاقة لزوم فلا يستغني المتكلم في حديثه عن واحد منهما دون الآخر، وذلك في المبتدأ وخبره مثل: هذا أخوك، أو في الفعل وفاعله مثل: يذهب عبد الله، هذا حديث صريح لسيبويه فيما يخص الجملة إذ إنه يقرّ بأن المسند والمسند إليه هما ركنا الجملة وبأن العلاقة الإسنادية لابد منها لحصول الجملة.

ثم تعرض في "باب الاستقامة من الكلام والإحالة"إلى أن الكلام حسب الاستقامة وعدمها خمسة وذلك في قوله: "فمنه مستقيم حسنٌ، ومحال، ومحال ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب"[4] فبعد أن تحدث عن أركان الجملة من الناحية الشكلية أو من ناحية مبناها في الباب السابق رأيناه في هذا الباب يتحدث عن الجملة ـــالتي لم يأت على ذكرها بهذا المعنى ـــ فالمستقيم من الكلام مثلا "قوله أتيتك أمس وسآتيك غدًا، وأما المحال نحو: أتيتك غدًا، وسآتيك .وهو الإتيان في نهاية الكلام بما ينقض أوله ...الخ.

---

[1] محمد أحمد نحلة: مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة العربية، دط،1989، ص 7.
[2] سيبويه: الكتاب، ج1، ص 12.
[3] المصدر نفسه، ج1، ص 23.
[4] المصدر نفسه، ج1، ص 25.

وأغلب المصادر تشير إلى أن أول من استخدم الجملة بمعناها الاصطلاحي هو أبو العباس المبرد، في كتابه "المقتضب" أثناء تناوله لموضوع الفاعل في "باب الفاعل" قال: "وهو رفع، وذلك قولك: "قام عبد الله" و "جلس زيدُ" وإنّما كان الفاعل رفعًا لأنه هو الفعل جملة يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء، والخبر إذا قلت: "قام زيدُ" فهو بمنزلة قولك: "القائمُ زيدٌ"[1] تحدث المبرد عن الفاعل فوجد نفسه يخوض في طيات الجملة إذ اعتبرها حسب هذا التعريف مرادفة للكلام كما عرفه أغلب النحاة إذ أنه ما يحسن السكوت عليه. نستنتج من هذا التعريف أن الفعل والفاعل بمنزله المبتدأ والخبر إذ أن الغاية منهما واحدة هي حصول الجملة الحاملة للفائدة التي يحسن سُكوت المخاطب عليها. ثم تحدث عن أنواع الجملة وذكر أنها اسمية، وفعلية، وشرطية وهي ما اصطلح عليها مصطلح الجزاء.

أما من جاء بعده من النحاة فقد استخدموا مصطلح الجملة كما لم يهملوا مصطلح الكلام، بل هناك من استعمل المصطلحين معًا في آن واحد، وبعد أن خاض سيبويه فيما لم يذكر اسمها – الجملة – وصرح بها المبرد ظهر من جديد ما يشبه كتاب الخليل – الجمل في النحو – مثل: كتاب "الجمل للزجاجي"، و"الجمل "لعبد القاهر الجرجاني وغيرهم كثيرون إذ أن هذه العناوين لم يراد بها المعنى الاصطلاحي للجملة وإنما أريد بها شيء آخر هو "الاختصار، والإيجاز، وعدم الإطالة".

وهناك من النحاة من لا يفرق بين الكلام والجملة فجعلهما مترادفين، فابن جنى رائد المذهب البغدادي، وصاحب "الخصائص" الذي لا يقل أهمية عن الكتب السابقة الذكر فقد حوى أدق المسائل النحوية يقول في تعريفه للكلام: <<أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل، نحو: زيد أخوك، وقام محمد، و"ضرب سعيد"، و"في الدار أبوك"، وصه، ومه، ورويد، وجاءِ وعاءِ في الأصوات، وحسٍّ، ولبٍّ، وأفّ، وأوّه، فكل لفظ استقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو الكلام>>[2] قول إن دلَّ على شيئ إنما يدل على عبقرية صاحبه،إذ إنه دقق في

[1] أبو العباس المبرد: المقتضب، تح: محمد ع الخالق عضيمة، القاهرة 1994، ج1، ص 146.
[2] ابن جنى: الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ج1، ص 17.

تعريفه فألم بكل تركيب يحمل معنى يمكن السكوت عليه أورده في تعريفه. كي لا يفتح المجال أمام أي لغوي يريد النقاش، غير أنه جعل من الجملة مرادفا للكلام، وأكد هذا في قول آخر: "...ولما أراك فيه أن الكلام هو الجمل المستقلة بأنفسها، الغنية عن غيرها..."[1] وهي إشارة منه إلى وجوب تمام الجمل من ناحية المعنى واستغنائها عن غيرها في تمام معناها. إضافة إلى أن الكلام والجملة هما وجهان لعملة واحدة هي اللفظ المستقل بنفسه، المفيد لمعناه. ثم جعل الزمخشري يعرف الكلام في قوله: "والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى وذلك لا يأتي إلا في اسمين كقولك: <<زيد أخوك>>، و <<بشر صاحبك>> أو في فعل واسم نحو قولك : <<ضُرب زيدٌ>>، و <<انطلق بكر>> ويسمى الجملة"[2]

لقد نحا الزمخشري منحى المبرد وابن جنى فيما ذهبا إليه في كون الجملة هي نفسها الكلام فلم يفرق أحد منهم بين الكلام والجملة، ومنحى سيبويه فيما ذهب إليه بأن علاقة المسند والمسند إليه علاقة لزوم وضرورة ،ذلك في أنه يحدد نوع الكلمتين اللتان تسندان إلى بعضيهما فإما أن يكونا اسمين نحو: زيد أخوك، وفعل واسم نحو: ضرب اللص.

وقد قسم الزمخشري الجملة إلى أربعة أنواع هي: الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، والشرطية ، والظرفية[3].

وفي خضام شرح ابن يعيش للمفصل قال: " اعلم أن الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ويسمى الجملة"[4]

وبهذا الشكل فقد سلك ابن يعيش مسلك صاحب المفصل في كون الكلام هو نفسه الجملة، لكنه لم يركز على العلاقة الإسنادية بقدر تأكيده على الإفادة المرجوة من الكلام أو بالأحرى الجملة، ويبدو أن ابن يعيش متأثر بابن جنى حيث أننا نلاحظ أن تعريفه هذا هو نفسه تعريف ابن جني للكلام، فلم يغير منه شيئا في معناه ولا حتى في مبناه، ثم إن ابن يعيش يرى غير ما يراه صاحب المفصل فيما يخص أنواع

---

[1] المصدر السابق، ج1، ص 19.
[2] ابن يعيش: شرح المفصل، ج1، ص 18.
[3] المصدر نفسه، ج1، ص 88.
[4] نفسه، ج1، ص 18.

الجملة فيذكر بأن الجملة نوعان لا ثالث ولا رابع لها: جملة اسمية، وجملة فعلية أمّا الجملة الشرطية فهي بمنزلة الجملة الفعلية إذ أنها تتكون من: فعل وفاعل هما جملة الشرط، وفعل وفاعل هما جواب الشرط، أمّا الجملة الظرفية فهي كذلك بمنزلة الفعل وفاعله بتقدير الفعل "استقر" مثلاً قولنا: "في الدار زيدٌ"، يرى بأن زيدٌ فاعل بتقدير الفعل استقر فيكون تقدير الكلام: "في الدار استقر زيدٌ" وهي بهذا فعل وفاعل.

وهذا ملخص ما مرت به الجملة العربية من تطورات في مختلف الفترات الزمنية من الخليل وسيبويه إلى الزمخشري وابن يعيش وهي فترات مميزة مرورًا بالمبرد وابن جنى.

**أولا: ترجمة حياته:**

**1- التعريف بابن هشام الأنصاري:**

هو سراج ذاك الزمان، حصّن بعلمه الأذهان، وحفظ من اللحن اللسان، هو الشيخ والإمام والعالم. عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري الخزرجي، والمعروف بـ "أبو هشام"، الشافعي الحنبلي، الملقب بجمال الدين والمكنّى بـ: أبي محمد، ومحمد هو أكبر ولديه[1].

وُلد ابن هشام بالقاهرة في شهر ذي القعدة من سنة 708هـ/ 1306م وترعرع فيها وبعد حياة حافلة بالعلم، دراسة وتدريسا، بحثا وتأليفا، وبعد الإبحار في عالم العلوم العربية بأنواعها، وبعد عمرٍ ناهز ثلاثة وخمسين عاما.

لبى ابن هشام نداء ربه في ليلة الجمعة الخامس من ذي القعدة سنة 761هـ. ودُفن في مقابر الصوفية خارج باب النصر في القاهرة[2].

**2- ثقافته وعلمه:**

دَرس في القاهرة معظم علومه: النحو والصرف والفقه والقراءة، والتفسير والأدب واللّغة، على أيدي شيوخ ذاك العصر، ومنهم:

- الشيخ شهاب الدين عبد اللطيف بن المرحل المكنّى: "بأبي فرج"، وقد لزمه ابن هشام وأخذ عنه النحو فتأثر به، وقد أخذ عن الشيخ شمس الدين محمد نمير، المعروف "بابن السرّاج" (ت 749هـ) القراءات، كما حضر دروسا في المدرسة الحسامية للشيخ تاج الدين علي بن عبد الله التبريزي، وقد قرأ جميع شرح "الإشارة" في النحو إلا الورقة الأخيرة على الشيخ تاج الدين عمر بن علي الفاكهاني، أمّا الشيخ بدر الدين محمد بن إبراهيم المعروف بابن جماعة (ت 733هـ) فقد أخذ عنه علم الحديث، وحدّث عنه بالشاطبية. أمّا الشيخ أبو حيان النحوي: محمد بن يوسف (ت 745هـ)، فقد سمع عليه ديوان زهير بن أبي سُلمى، ولكنه لم يلازمه ولم يقرأ عليه.

---

[1] ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ- 1998م، ج1، ص5.

[2] يُنظر: إيمان حسين السيد:اعتراضات ابن هشام على معربي القرآن، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ط1، 1428هـ، 2007م، ص23. وينظر: ابن هشام الأنصاري: المغني، ج1، ص6.

وبعد أن أخذ من كل هؤلاء، وذاق من كل معين من مختلف علوم العربية انتقل إلى التدريس، ولا تذكر كتب التراجم في مواضع ترجمته سوى أنّه: "تخرّج به جماعة من أهل مصر وغيرهم"[1].

وهذا الأمر دفع أحد الباحثين إلى القول: "لعلّ أكثرهم [أي تلامذته] من غير المشهورين"[2].

فاللافت للانتباه أنّ شيخا بذكائه وورعه درّس في كل من مصر ومكة لا يجدر بنا أنّ نجحد عليه زرعه، أوندّعيه لغيره، فربما يكون السبب في ذلك: غفلة أصحاب التراجم وسهوهم عن ذلك، فطالما دُفن الرجال لكن لم تدفن أعمالهم، وأيضا لم تظهر إلاّ لاحقا.

فالباحث في كتب التراجم عن أعلام النحو في أواخر القرن الثامن الهجري، وأوائل القرن التاسع الهجري، يجد أنّ بعضهم تخرّج على يديه، ومنهم:

* ابنه محب الدّين محمد، الذي أخذ عن أبيه العربية والدين، حتى قيل أنّه وحيد عصره في تحقيق النحو، وعد الثمرة العظيمة لابن هشام[3].

* الشيخ جمال الدّين إبراهيم بن محمد اللخميّ الذي قرأ الكثير عنه[4].

* إبراهيم بن محمد بن عثمان بن إسحاق الدجوّي المصدريّ النحوي[5].

وإضافة إلى إتقانه لكل العلوم السالفة الذكر، فإنه كان شاعرا وأديبا فذا، ومن أشعاره: [من الطويل].

وَمَنْ يَصْطَبِرْ لِلْعِلْمِ يَظْفَرْ بِنَيْلِهِ ... وَمَنْ يَخْطُبْ الحَسْنَاءَ يَصْبِرْ عَلَى البَذْلِ

وَمَنْ لَمْ يُذِلَّ النَّفْسَ فِي طَلَبِ العُلَى ... يَسِيرًا يَعِشْ دَهْرًا طَوِيلاً أَخَادُلِ[6]

ويقصد ابن هشام في هذين البيتين أنّ الذي يصبر في طلب العلم لابد أن يناله، ذلك لأنه يبذل جهدا كبيرا في طلبه، حاله في ذلك حال الذي يخطب المرأة الجميلة لابد أن يدفع

---

[1] يُنظر: السيوطي، بغية الوعاة، ج2، ص69 ، وينظر:ابن حجر، العسقلاني: الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، ج2،ص309.

[2] يوسف بركات هبود: مقدمة تحقيق شرح شذور الذهب، ج1 ،ص9. وينظر ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب،ج1، ص8.

[3] ينظر ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب،ج1، ص9.

[4] يُنظر ابن حجر، العسقلاني: الدرر الكامنة، ج1 ،ص60.

[5] السيوطي: بغية الوعاة، ج1،ص427.

[6] ابن هشام الأنصاري: المغني، ج1، ص6، حيث يذكر المؤلف أن البيتين لابن هشام، في بغية الوعاة للسيوطي،ج2 ،ص69.

المهر الذي يُطلب منه وأنّ الذي لا يتواضع ويُذل نفسه في طلب العلم مدة من الزمن حتى يصبح في مراتب عالية سيعيش بتكبره عن طلب العلم في طيات الحفر أي دليلا.

ولما كان ابن هشام شافعي المذهب اشتغل مدرسا لعلم التفسير في القبة المنصورية المصرية، ثم غيّر مذهبه، ليصبح حنبليا قبل خمسة أعوام من وفاته، لينال بعد ذلك منصب معلم بالمدرسة الحنبلية في القاهرة.

وقد زار مكة مرتين، الأولى: سنة 1348م/ 749هـ، وفيها ألّف كتاب: "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" وهو مقصد بحثنا هذا، ولكنه أضاعه خلال عودته إلى مسقط رأسه.

والثانية: كانت سنة 1355م/ 756هـ، وفيها أعاد كتابه: "مغني اللبيب".

وقد عرف ابن هشام بالتواضع والبرّ والخلق الحسنى، كما عُرف بتدينه واستقامته، والصبر في طلب العلى.

**3- مؤلفاته وآثاره:**

لقد خلّف ابن هشام حوالي الخمسين كتابا، فمنها ما وصلنا ومنها ما فقد ومنها ما شُكّ في صحة نسبتها إليه، وجاءت مرتبة وفق الترتيب الألفبائي[1] كما يلي:

* الإعراب عن قواعد الإعراب: وهو رسالة مختصرة في النحو. طبع في القسطنطينية سنة 1880م، حيث حققه رشيد العبيدي سنة 1970م ثم علي فولدة في مجلة كلية الآداب في جامعة الرياض 1972، شرحه خالد الأزهري.

* إقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل: نشر وتحقيق: هاشم طه شلاش في مجلة كلية الآداب ببغداد سنة 1972م.

* الألغاز النحوية: هو كتاب في مسائل نحوية صنّفه السلطان الملك الكامل طبع لأول مرة في القاهرة سنة 1886م.

* الإلمام بشرح حقيقة الاستفهام: حققه عبد الفتّاح السيد سليم ونشره في مجلة عالم الكتب سنة 1993م

* أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: شرح من طرف خالد الأزهري

[1] يُنظر: ابن هشام مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص11، وكذلك ابن حجر العسقلاني: الدرر الكامنة،ج2،ص309.

* التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والكميل: ذكره السيوطي فتحدث عنه كل من ابن حجر العسقلاني وابن عماد الحنبلي.

* تخليص الشواهد وتخليص الفوائد: نشرته المكتبة العربية بيروت سنة 1986م، بتحقيق عباس مصطفى الصالحي.

* تلخيص الدلالة في تلخيص الرسالة: توجد منه نسخة في مكتبة جامع القرويين بالمغرب، ويذكر إيميل بديع يعقوب أنه وجد في مجلة المورد في المجلد التاسع، العدد الثالث[1].

* التوضيح.

* "الجامع الصغير في النحو: حققه محمد شريف سعيد الزيبق في دمشق سنة 1968م، كما ذكره السيوطي، ومنه نسخة في باريس.

- الجامع الكبير: ذكره السيوطي.
- حاشية على "مغني اللبيب".
- حواشٍ على الألفية: توجد نسخة منها بدار الكتب المصري
- "رسالة في أحكام "لو" و"حتى""
- رسالة في استعمال المنادى في تسع آيات من القرآن الكريم: يوجد منها نسخة في مكتبة برلين والتي حملت رقم 2884.
- رسالة في انتصاب "لغة" و"فضلا" وإعراب "خِلافًا" و"أيضًا" و"هَلُمَّ جرًا": وتوجد هذه الرسالة في مكتبتي ليدن وبرلين.
- رسالة في توجيه النصب: هي نفسها الرسالة السابقة، لكن حملت هذا الاسم في نسخة دار الكتب الوطنية بتونس بالرقم 2337.
- رفع الخصاصة عن قرّاء الخلاصة"[2].
- "الروضة الأدبية في شواهد العلوم العربية: وهذا موجود في مكتبة برلين، وهذا يعتبر شرح للشواهد الشعرية التي أوردها ابن جنّي في كتابه "اللمع".
- شذور الذهب في معرفة كلام العرب: وهو رسالة في النحو، وقد طبع مرارًا.

---

[1] يُنظر ابن هشام: المغني، ج1، ص11.
[2] يُنظر كل من: ابن حجر العسقلاني: الدرر الكامنة، ج2، ص309، والسيوطي: بغية الوعاة، ج2، ص69.

- شرح أبيات ابن الناظم.
- شرح بانت سعاد: يعني شرح قصيدة "بانت سعاد".
- شرح البردة: وهو شرح لقصيدة البويصري.
- شرح التسهيل.
- شرح الجامع الصغير"[1].
- شرح الجمل للزجاجي[2].
- شرح شذور الذهب.
- شرح الشواهد الصغرى.
- شرح الشواهد الكبـــرى.
- شرح شواهد المُغني.
- شرح قصيدة "بانت سعاد" لكعب بن زهير[3].
- شرح القصيدة اللغزية في المسائل النحوية.
- شرح اللمحة البدرية.
- شوارد الملح وموارد المنح.
- عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب: "مجلدان".
- فوح الشذى في مسألة كذا.
- قطر الندى وبلّ الصدى.
- قواعد الإعـــراب.
- القواعد الصغرى.
- القواعد الكبـــرى.
- كفاية التعريف في علم التصريف[4].
- الكواكب الدرية.

---

[1] ابن عماد الحنبلي: شذرات الذهب ،ج2،ص192
[2] ابن هشام: المغني، ج1، ص13.
[3] المصدر نفسه: ج1، ص14.
[4] نفسه: ج1،ص15.

- المباحث المُرضية المتعلقة بـــ "من" الشرطية.
- مختصر الانتصاف من الكشاف.
- المسائل السفرية في النحو.
- مسائل في إعراب القرآن.
- مسائل في النحو وأجوبيها[1].
- مسألة اعتراض الشرط على الشرط.
- مسألة في تعدد ما بعد "إلاّ" على ثلاثة أقسام.
- مسألة في شرح حقيقة الاستفهام والفرق بين أدواته.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب.
- موقد الأذهان وموقظ الوسنان.
- النكتة النحوية: اختصر فيها كتابه "الإعراب عن قواعد الإعراب" تسهيلا على الطلاب وتقريبا على أولى الألباب.

* وقد أحصى الدكتور حاتم الضامن[2] في مجموعة من المراجع بعض الكتب التي نسبت لابن هشام وهي في الأصل ليست له.

1- التيجان: نسبه إليه إسماعيل باشا في هدية العارفين وهو في الأصل لابن هشام صاحب السيرة.

2- الجمل في النحو: نسبه إليه إسماعيل باشا في هدية العارفين والشوكاني في البدر الطالع وقد خلطا هاذين بين ابن هشام الأنصاري وابن هشام اللخميّ المتوفى (سنة 577هـ).

3- شرح المفصّل لابن يعيش: ذكره الدكتور "هادي النهر" في مقدمة اللمحة معتمدًا في ذلك على كتاب "الأشباه والنظائر" للسيوطي، وهو بطبيعة الحال على خطأ.

4- شرح مقصورة ابن دريد: نسبه إليه الدكتور: رمضان ششّن في: نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا وهو ليس على صواب في هذا إذ إنّ الكتاب لابن هشام اللخميّ.

---

[1] ابن هشام المغني،ج1، ص16.
[2] المصدر نفسه،ج1، ص17.

5- الفوائد المحصورة في شرح المقصورة: ذكره رمضان ششّن في: "نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا"، حيث نسبه لابن هشام الأنصاري وهو لابن هشام اللخميّ.

6- نزهة الطرف في علم الصرف: نسبه إليه مجموعة من الكتّاب الكبار أو اللغويون منهم: الزركدي في كتابه: "الأعلام"، معتمدا في ذلك على: مخطوطة (السحل الوابلة)، وتابعه في ذلك: صاحب أبو جناح و رشيد العبيدي في: (مقدمة الإعراب)، وهادي النهر في (مقدمة اللمحة)[1].

**من المؤلفات المفقودة:[2]**

1- التحصيل والتفصيل.

2- التذكرة.

3- تعاليق ابن هشام على الألفية.

4- التيجان.

5- الجامع الكبير.

6- حاشية مغني اللبيب.

7- حواشي عن التسهيل.

8- رفع الخلاصة عن قراءة الخلاصة.

9- رسالة أحكام (لو) و(حتى).

10- شرح البردة

11-شرح اللّب

12-شرح التسهيل

13-شرح شوارد الملح وموارد المنح

14-شرح السيرة.

15-شرح مقصورة ابن دريد.

16-شرح شواهد المعنى.

---

[1] ابن هشام المغني، ج1، ص17.

[2] إيمان حسن السيد: اعتراضات ابن هشام على معربي القرآن، ص31 - 32.

17- القواعد الصغرى.

18- القواعد الكبرى.

19- كفاية التعريف في علم التصريف.

20- غاية الإحسان في علم اللسان.

21- عمدة الطالب في شرح تصريف ابن الحاجب.

**4/ أقوال العلماء فيه:**

استطاع "ابن هشام" العالم والشيخ، لفت انتباه البعيد قبل القريب، بعلمه ونبوغه، بذكائه وفطنته، فتبوّأ لنفسه منزلة فطاحلة اللغة وأئمة النحاة في عصره، فما قدمه للنحو جعل إعجاب العلماء به يفوق تصور ما توقعه البعض منهم، ومن شدة هذا الإعجاب واعترافا بفضله في علم النحو تحدث البعض عنه في كتبهم، فهذا معاصره، السبكي عبد الوهاب بن علي (ت 771هـ/ 1370م) تحدث غنه في كتابه "طبقات الشافعية" يقول: "إنّه كان نحوي وقته"[1]، وهذا عبد الرحمن بن محمد (ت808هـ/ 1405م) المعروف بابن خلدون قال عنه في كتابه "المقدمة": "... وصل إلينا بالمغرب لهذا العهد من تأليف رجل من أهل صناعة العربية من أهل مصر يعرف بـ "ابن هشام" ظهر من كلامه فيها أنّه استولى على غاية من ملكة تلك الصناعة لم تحصل إلاّ لسيبويه وابن جنّي، وأهل طبقتهما لعظم ملكته وما أحاط به من أصول ذلك الفن وتفاريعه، وحسن تصرفه فيه..."[2].

وفي موضع قال: "وقد كادت هذه الصناعة [أي علم النحو] أن تؤذن بالذهاب لما رأينا من النقص في سائر العلوم والصنائع تناقض العمران، ووصل إلينا بالمغرب لهذه العصور ديوان من مصر منسوب إلى جمال الدّين ابن هشام، من علمائها استوفى فيه أحكام الإعراب مجملة ومفصلة، وتكلّم على الحروف والمفردات والجمل، وحذف ما في الصناعة من المتكرر في أكثر أبوابها، وسمّاه بـ "المُغني" في الإعراب وأشار إلى نكت إعراب القرآن كلها وضبطها بأبواب وفصول وقواعد انتظمت سائرها، فوقفنا منه على علم جمّ يشهد بعلوّ قدره في هذه الصناعة ووفور بضاعته منها، وكأنّه ينحو في طريقته منحاة أهل

---

[1] ابن هشام الأنصاري: المغني، ج1، ص10.

[2] ابن خلدون: المقدمة، تح: عبد الواحد وافي، ط4 ،2006 م،ج2 ، ص1108.

الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جنّي واتبعوا مصطلح تعليمه، فأسس من ذلك شيء عجيب دال على قوة ملكته واطلاعه"[1].

وقال الدماميني (محمد بن أبي بكر 827هـ/1423م) وهو يكلم ولد "ابن هشام": "لو عاش سيبويه لم يمكنه إلاّ التلمذة لوالدك والقراءة عليه"[2].

وقال عنه الشوكاني (محمد بن علي 1250هـ/1834م): "وقد تصدر للتدريس، وانتفع به الناس، وتفرد بهذا الفن، وأحاط بدقائقه وحقائقه، وصار له من الملكة فيه ما لم يكن لغيره، واشتهر صيته في الأقطار، وطارت مصنفاته في غالب الديار"[3].

*** أقوال بعض الباحثين المحدثين فيه:**

قال موفق فوزي الجبري: "تخرج وتصدر لنفع الطالبين، وانفرد بالفوائد الغريبة، والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة، والتحقيق البارع، والاطّلاع المفرد، والاقتدار على التصرف في الكلام، وكانت له ملكة يتمكن بها من التعبير عن مقصوده بما يريد، مسهبا وموجزا، وعلى الرغم من ذلك كان متواضعا، برًّا، دمث الخلق شديد الشفقة، رقيق القلب"[4].

وقال فيه سامي عوض: "امتاز بالاطّلاع الواسع، والتحقيق البارع، ومؤلفاته ولاسيما "المغني" مرآة انعكست فيها صور الكتب التي طالعها"[5].

---

[1] ابن خلدون: المقدمة، ج2، ص1131.
[2] يُنظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج2، ص308- 309.
[3] ابن عماد الحنبلي: شذرات الذهب، ص6- 191.
[4] ابن هشام الأنصاري: الألغاز النحوية، تح: موفق فوزي الجبري، دار الكتاب العربي، ط1، 1997، ص12.
[5] سامي عوض: ابن هشام النحوي، ص48.

**أولا: عنوان الكتاب**

**سبب التسمية:**

لمَّح ابن هشام في مقدمة كتابه: "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" إلى سبب تسميته بهذا الاسم فيقول: "سميته مغني اللبيب عن كتب الأعاريب وخطابي به لمن ابتدأ في تَعَلُّم الإعراب، ولمن استمسك منه بأوثق الأسباب ومن الله تعالى أستمد الصواب، والتوفيق إلى ما يحظيني لديه بجزيل الثواب"[1].

وبتفكيك عنوان الكتاب إلى الأجزاء البسيطة المُرَكِبَةُ له فإن كلمة مُغْنِيْ من الغنى وغنى أي الاكتفاء، ويقال: لا غنى عنه، أي لابّد منه.

أما كلمة اللبيب (ج ألبّاء) عاقل، حاد الذكاء.

أمَّا كتب الأعاريب فيقصد بها كتب الإعراب عامةً.

وبدمج كلاً ممّا ورد في المقدمة وهذا التفكيك نفهم أن الغرض منه هو أن المطلع الذكي والفطن سيكون في غِنًى وسيكتفي به عن غيره من كتب الإعراب الأخرى، ذلك لأنه جَمَلَ كل ما يلزم الدارس للغة العربية وقواعدها وحروفها والإبانة عن أكبر المسائل النحوية فيها.

ولا يفوتنا أن هذا غيض من فيض، مما وضع ابن هشام الأنصاري من عناوين تلفت الانتباه، وتجعل الدارسين واللغويين يقبلون عليها أيمّا إقبال، ونحن ممن وقع في شباك هذه العنوانين فاستفزتنا ودفعتنا للاطلاع على مضامين هذه الكتب التي ضمت كل ما يخص العربية.

---

[1] ابن هشام الأنصاري: المغني، ج1، ص31.

**ثانيا: سبب تأليفه والهدف منه:**

أ- **السبب:** يذكر ابن هشام في سبب تأليفه للمغني في مقدمته فيقول: "... ومما حثني على وضعه أنني لما أنشأت في معناه المقدمة الصغرى المسمّاة بـــ: "الإعراب عن قواعد الإعراب" حسُن وقعها عند أولى الألباب، وسار نفعها في جماعة الطلاب، مع أنّ الذي أودعته فيها بالنسبة إلى ما ادخرته عنها كشذرة من عقد نحر، بل كقطرة من قطرات بحر، وها أنا بائح بما أسررته مفيد لما قرّرته وحرّرته، مقرّب فوائده للأفهام، واضع فرائده على طرف التّمام، لينالها الطلاب بأدنى إلمام"[1].

ومن هنا يتضح لنا أن ابن هشام لمّا رأى أن كتاب "الإعراب عن قواعد الإعراب" قد نال ولاقى اهتماما كبيرًا عند العلماء والطلاب، غير أنه لم يضم كل ما ضمه صدر ابن هشام رأى أن يضع كتابا أوفى من الأول ويكون بذلك أشمل وأكمل مما سبقه من الكتب، فكان مكملا لما فاته حاملا لما لم يأتي في النحو، مما سبقه.

ب- أمّا الهدف من تأليف "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" هو:

من خلال تحليلنا لما جاء في مقدمته المغني يتضح لنا أنّ الهدف من وضع كتاب كهذا يختص في علم الإعراب إنما كان من أجل تتبع مُقْفَلات مسائل الإعراب وفتحها، ومعضلات يستشكلها الطلاب فأوضحها ونقّحها وجال في رحابها، وأغلاطٍ وقع فيها بعض من المعربين، فنبّه عليها وأصلحها، وحاول تقريب فوائده للأذهان، وغايته في ذلك أن ينالها الطلاب بأكثر وأوسع إلمام وفهم بسيط شامل لقواعد الإعراب.

فقد كان همّه الأول والأعظم تيسير سبيل طالبي هذا العلم عامة والمبتدئين خاصة[2].

**ثالثا: كتب شاكلت المُغني:**

لا شيء وُجد من فراغ، ومن الطبيعي أن ينبني أي شيء جديد في الأصل على شيء، أو بالأحرى على عدة أشياء سبقته، وهو الأمر الحاصل مع كتاب "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" لابن هشام الأنصاري، إذ نلحظ في بعض الكتب السابقة لهذا الكنز النحوي أنّها تعرضت لبعض المواضيع التي تناولها هو بالدراسة، وذلك بالنظر إلى التشابه الكبير الموجود بين مادة المغني ومادة هذه الكتب، وأهمها:

---

[1] ابن هشام: المغني ، مقدمة الكتاب، ج1،ص01.

[2] يُنظر: المصدر نفسه، ج1، ص27 - 28.

1- اللاّمات: لأبي القار عبد الرحمن بن إسحاق الزجّاجي المتوفى سنة 337هـ:[1]

(هو بغدادي يميل إلى البصرة تأثرًا بالزجّاج)، تناول فيه أبو القاسم الزجّاجي كل ما يخص اللام في اللغة العربية وهي إحدى وثلاثون لامًا ثم يُتبع كل لام بتفصيل، عارضا آراء العلماء في ذلك مستشهدًا بآيات من القرآن الكريم، وبأبيات شعرية، وهو ما نراه في كتاب "المُغني" حيث يعرض لنا القضية متبعا إياها بآراء العلماء، ومستشهدًا بالآيات القرآنية والشعرية[2].

2- منازل الحروف: لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني والمسمى باسم "معاني الحروف"، اختار الرّماني في هذه الرسالة الصغيرة البالغ عدد صفحاتها أربعون صفحة مجموعة من الحروف، وقد فصّل فيها بذكر أقسام كل حرف ومعانيه المتعددة، وكيفية استعماله واصلا ذلك بشواهد قرآنية وشعرية[3].

3- الأزهية في علم الحروف: لأبي الحسن علي بن محمد الهروي 415هـ خصّ كتابه بالحروف والأدوات وجعلها تحت اسم "أبواب"، فلم يرتبها ترتيبا أبجديا كما فعل ابن هشام فيذكر هذه الحروف وكيفية استعمالها ومعانيها مع عرض آراء العلماء فيها.

وقد حرص على أن يقرن كل قضية بشواهد من القرآن الكريم أو الشعر[4].

4- معاني الحروف: لعبد الجليل بن فيروز الغزنوي[5].

5- رصف المباني في حروف المعاني: لأحمد بن عبد النور المالقي[6].

---

[1] سامي عوض: ابن هشام النحوي (بيئته، فكره، مؤلفاته، منهجه ومكانته في النحو)، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط1، 1987،ص74.
[2] يُنظر: سامي عوض ابن هشام النحوي، ص 74.
[3] المرجع نفسه: ص76.
[4] نفسه، ص77.
[5] نفسه: ص79.
[6] نفسه: ص نفسها.

6- الجنَي الداني في حروف المعاني: لبدر الدين الحسن بن قاسم المرادي[1].

**رابعا: مبـــاحثـــه:**

**مضمون كتاب المُغني:**

في الواقع لم يعتمد ابن هشام في هذا الكتاب ما اعتمده في غيره من الكتب السابقة له نحو:"شرح شذور الذهب" و"شرح قطر الندى" ...الخ.

ولا طريقة النحاة الآخرين في تقسيم الموضوعات النحوية الى مرفوعات، ومنصوبات، ومجرورات كل على حدى، لكنه جمع الحروف في باب واحد هو: الباب الأول من الكتاب، تناول فيه كل ما يخص الحروف من قواعد وأحكام، مرتبا إياها بحسب حروف المعجم، معتمدا الحرف الأول، ممثلا في كل موضع بما أتيح له من الشواهد القرآنية والشعرية[2].

ولابد الإشارة قبل الغوص في لبِّ الكتاب إلى مقدمته، التي افتتحها الشيخ بسلام أتبعه بتاريخ ومكان تأليفه للكتاب، ثم أورد في طيات كلامه الهدف من تأليفه للكتاب، والأسباب التي دفعته للقيام بهذا العمل، ثم قام بذكر الأبواب التي تضمنها المؤلف، وكان من حين إلى آخر يُدعّم كلامه بآيات من القرآن الكريم،والأبيات الشعرية، وهذا كان واردا في معظم كتابه، وقد ذكر الشيخ الأسباب التي جعلت كتب الإعراب طويلة، وجاء في ختام المقدمة سبب تسميته للكتاب بهذا الاسم، وكان آخر كلام له في مقدمته هو دعاء منه للّه سبحانه وتعالى[3]. أما إذا رجعنا إلى الأبواب فسنجد **الباب الثاني:** قد خصّه لتفسير الجمل وذكر أقسامها وأحكامها، حيث نجده قد فرّق بين الكلام والجملة، وقد توصل خلال دراسته أن الكلام ليس بمرادف للجملة، والواقع أنّ شيخنا قد فصّل أيّما تفصيل في هذا المجال، فقسم الجملة إلى: اسمية وفعلية وظرفية، وصغرى وكبرى، وإلى جمل ليس لها محل من الإعراب، وجمل لها محل من الإعراب[4].

---

[1] ينظر: سامي عوض، ابن هشام النحوي، ص 79.
[2] يُنظر، ابن هشام الأنصاري: المغني، ج2، ص33- 804.
[3] ينظر:ابن هشام:المغني، مقدمة الكتاب،ج1 ،ص 01.
[4] نفسه، ج2، ص 527 – 528.

وهذا الباب هو الذي نحن في صدد البحث فيه وتناوله، والتدقيق في الأمور التي عولجت فيه، ويعتر هذا الباب بالنسبة لمُصْطَلَحَيْ الجملة والكلام، النقطة الفاصلة بين ما مضى وما أتى بعده، فقد فصّل ودقق في كل الأمور الواردة.

* أما **الباب الثالث:** من الكتاب فيخصّ ذكر أحكام ما يشبه الجملة: وهو الظرف والجار والمجرور، حيث تناول حكمهما في التعلق، هل يتعلقان بالفعل الناقص أم الفعل الجامد؟ أم بأحرف المعاني؟ وذكر مالا يتعلق من حروف الجرّ، كما تناول حكمهما بعد المعارف والنكرات، كحكم المرفوع بعدهما وما يجب فيه تعلقهما بمحذوف، وما إذا كان الواجب الحذف في الأوصفة وكيفية تقدير المتعلق باعتبار المعنى، وأخيرا تعيين موضع التقدير، فكان هذا الفصل ملما لهذه المواضيع، مفصلا لأكبر النقاط فيها، وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني من هذه المذكرة[1].

* **والباب الرابع من الكتاب** فقد كان عنوانه، ذكر أحكام يكثر دورها ويُقبح بالمعرب جهلها وعدم معرفتها على وجهها: فتناول مجموعة من النقاط فرّق فيها بين أمور عدّة أهمها: ما يعرف به المبتدأ من الخبر، وما يعرف به الاسم من الخبر، حيث ميّز بين كل منها، وصولا إلى عدِّ وإحصاء أقسام العطف، وختاما بالأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة، والأمور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصرا وهي عشرون أمرا، والأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر سبعة[2].

* **أما الباب الخامس:** فقد ذكر فيه الأوجه التي يدخل على المعرب الخلل فيها، وفيه ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها[3].

* **والباب السادس:** في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها: وهي كثيرة، وذكر المؤلف منها عشرين موضعا[4].

* **الباب السابع:** في كيفية الإعراب، حيث خاطب المؤلف بهذا المبتدئين خاصة[5].

---

[1] ينظر: ابن هشام: المغني، ج2، ص 79 – 121.
[2] ينظر:المصدر نفسه، ج2،ص 123 – 239.
[3] نفسه، ج 2،ص 247 – 437.
[4] نفسه،ج2،ص443.
[5] نفسه، ج2،ص459 – 471.

**وكان الباب الثامن:** في ذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية، وقد كان هذا الباب عبارة عن قواعد بلغ عددها إحدى عشرة قاعدة[1].

وبعد التفصيل والتعمّق في جل هذه القضايا النحوية، وتدعيمها بشواهد من الذكر الحكيم،ومن الشعر القديم، ختم الشيخ كتابه بخاتمة مختصرة، اعترف فيها بعظمة المكان والزمان الذي ألّف فيه الكتاب، ثم تلاها بدعاء وعمّمه للمسلمين وطالبي هذا العلم خاصة.

حيث حملت هذه الخاتمة صورة العالم والإمام المتواضع، الذي لم يبخل ولو بحرف على اللغة العربية وأهلها[2].

وعن قيمة هذا المؤلف نجد ابن خلدون قد أشاد به في قوله: "...وتكلم على الحروف والمفردات والجمل، وحذف ما في الصناعة من المتكرّر في أكثر أبوابها وسمّاه بـــ << **المغني**>> في الإعراب،..."[3].

**وقال البدر الدمّاميني في مدحه للمغني: [من الطويل].**

ألاَ إنَّمَا مُغني اللبيبُ مصنّفٌ  جليل به النحويُّ يحوي معانِيهِ

وما هو إلاّ جنّةٌ قدْ تَزَخْرَفَتْ  ألم تنظر الأبواب فيه ثمانيـــه[4]

وقد أقبل اللغويون يشرحونه وشواهده، ويختصرونه، ويضعون له الحواشي ، نظرا للأهمية التي ألبسها له صاحبه، ومازالت إلى يومنا هذا، فقواعده كانت أروع ثوب يمكن أن يتفنن العالم في تدقيق كل تفاصيلها، وتمحيص كل جزئياتها، ليخرج بذلك النحو العربي في أبهى صورة لعالم اللغة، فاستدلالاته المنطقية إنما تدل على ذكاء الرجل وعبقريته.

فقد كان هو الحدّ الذي فصل بين الاستعمال اللغوي للجملة وهو السائد من قبل والاستعمال الاصطلاحي لها كمصطلح.

كما نجد أنّ "سامي عوض" في كتابه "ابن هشام النحوي":

قد ذكر أعظم ما جاء به "المغني"، وألحّ الذكر على الأبواب الثلاثة الأولى، فمن خلال هذا تتضح أهمية هذه الأبواب وما قدّمته للنحو العربي من فضل.

---

[1] ينظر: ابن هشام: المغني،ج2، ص473 – 521.
[2] نفسه ج2، ص 553.
[3] نفسه:ج1، ص 22.
[4] نفسه، ج1 ،ص 22.

**خامسا: منهجية ابن هشام في المُغني:**

**قبل التحدث عن منهج ابن هشام:** يجب أن نشير إلى الأصول النحوية التي استمد منها علمه، واستقى منها ملكته اللغوية وذخيرته النحوية، وذلك من أجل تكوين صورة واضحة عن مصادر ثقافته وتنوعها وتعدّدها، لكونها تبرز مقدرته على الاجتهاد في طرح القضايا، والموازنة بين الآراء التي حاولت النظر فيها، للترجيح بينها والخروج بنتيجة موضوعية دون التعصب لرأي من الآراء.

فالمدقق في هذا الكتاب حتما سيصل إلى أنّ منهج الشيخ قام على "سبعة أسس هي"[1]:

1)- الاعتماد على القرآن الكريم كمصدر أساسي ورئيس في الاستدلال وبناء القواعد النحوية، وتصحيح الأساليب العربية مما عراها من لحن.

فقد جعل من الآيات القرآنية العمود الأساس الذي ارتكز عليه في الإعراب، ومجال واسع للتدريب والتأويل والتخريج، فقد حوى قرابة الألف وتسعمائة وثمانين آية أو جزء من آية، يقول إيميل بديع يعقوب: "إذ استند على قسم من الآيات لتثبيت قاعدة متفق عليها، واتخذ آيات أخرى أدلة على قاعدة معينة، وأوضح في قسم ثالث من الآيات ما دار حولها من نقاش وجدل"[2].

2)- الاعتماد على بعض القراءات لبناء بعض القواعد النحوية.

3)- الاعتماد على الحديث النبوي الشريف في الاستشهاد، حيث ورد قرابة اثنين وستين حديث نبوي شريف.

4)- استشهاده بشعر من لغة عصر الاحتجاج، حيث بلغ عدد الأبيات الشعرية في كتابه "المغني" حوالي تسعمائة وخمسون شاهدا، كما ذكر بعض الأبيات الشعرية لمن لا يُحْتَجُ بشعره ليُبيِّن لحن أصحابه.

5)- الاستشهاد بالأمثال والحكم العربية حيث ورد ما يجاور اثنين وعشرين مثل وحكمة.

---

[1] ينظر: ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب، ج1، ص 18.

[2] ينظر: هامش كتاب مغني اللبيب، وينظر: محمد سمير نجيب اللبدي: أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، ص 144.

6)- عدم الالتزام بمدرسة معينة، والدارس لكتاب المغني لابد سيدرك أنّ ابن هشام من أصحاب المدرسة البصرية لكنه كان يأخذ في بعض الأحيان برأي الكوفيين إذا رأى أن حجتهم في ذلك أقوى.

7)- كان يدرس المسائل النحوية من مختلف جوانبها وذلك بعرض مختلف آراء العلماء فيها ثم يعرض رأيه دون تعصب لرأي هذا دون ذاك.

8)- اعتماده على نظام الأبواب في عرض موضوعاته وكان يتناول الموضوع بإسهاب بغرض الإيضاح وعدم ترك مجال للبس فيها،فيساعد بذلك متعلمي العربية بصفة عامة والنحو بصفة خاصة.

**سادسا: أسلوبـــــه:**

لقد اعتمد ابن هشام في "المغني" أسلوبا سهلا، بسيطا، في متناول كل طالب وباحث، فارتضى أن يكون مبنيا على ألفاظ وجمل سهلة وتراكيب واضحة، وتسلسل منسّق لأفكاره لكننا نلاحظ، أنه يكرّر الشيء مرارا وتكرارا وهناك إسهاب في الأمثلة والشواهد للاستدلال على صحة ما يدرس من قواعد وذلك كله من أجل التسهيل على الباحث عملية بحثه أو دراسته لهذه القواعد وسرعة الفهم كذلك.

في حين نجد بعض الباحثين يتهمّون استخدامه للغة بالضعف،وهو في نظرهم ليس كباقي اللغويين، فالواجب أن يستخدم لغة أرقى من التي كان يستخدمها، قال أحد الباحثين: "إنه كان يستعمل ألفاظا وعبارات وتراكيب ضعيفة ممّا تسمح به اللغة، وكان الأحرى به أن يتجاوزها إلى ما هو أقوى منها، أو أن يأخذ بالرأي الراجح لا المرجوح، مادام عالما من علماء اللّغة"[1]

إنّ ما رآه هؤلاء إسقاط من قيمة اللغة رآه المحدثون يعمل على تنمية وخلق اللغة، ومَنْلُهُم في ذلك استخدامه كلمة <<اعتبرنا>> بمعنى عددنا أو حسبنا، وأيضا مسألة استخدامه للتأكيد قبل المؤكد حيث يقول: "نفس المسألة" ولا يقول "المسألة نفسها" وهو أسلوب استخدمه الكثير من اللغويين وأجازه بعضهم، واجتنبه البعض الآخر.

[1] ابن هشام الأنصاري: شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: بركات، يوسف هبود، مقدمة الكتاب، ص 14.

**تمهيد:**

لما كانت الجملة في السابق – قبل ابن هشام الأنصاري – تستخدم للدلالة على الكلام، وكان الكلام يستخدم للدلالة عنها[1]، فإن الجملة بمعناها الاصطلاحي المتعارف عليه لم يرد ذكرها إلا في كتاب "المقتضب" لأبي العباس المبرد، وظلت بعد ذلك في زاوية مظلمة إلى أن تناولها ابن هشام الأنصاري بالتفصيل، فنظر وطبق ولم يترك شاردة ولا واردة تفوته في مجال الجملة. فجاء الباب الثاني من كتابه "المغني" تحت عنوان "**في تفسير الجملة، وذكر أقسامها، وأحكامها**" ومن ذلك الوقت والجملة العربية تأخذ مجرى آخر غير الذي عهدته وعهدها النحاة واللغويون عليه.

ومن خلال ما عرضه الرجل في مغنيه يمكننا الإجابة عن أسئلة عديدة:

**أولها:** ما هي الجملة؟ وما علاقتها بالكلام؟

**ثانيا:** ما هي أقسام الجملة عند ابن هشام؟

**ثالثا:** ما هي أحكام الجمل في نظر ابن هشام؟

ونحن في صدد الإجابة على هذه الأسئلة وأخرى من خلال ما جاء في المغني لابن هشام الأنصاري.

---

[1] ينظر: ابن جنى: الخصائص، ج1، ص 17، و المبرّد: المقتضب، ج1، ص 14.

**شرح الجملة، وبيان أن الكلام أخصّ منها لا مرادفٌ لها:**

افتتح ابن هشام الباب الثاني من مغنية بالحديث عن الجملة والكلام فقـــال: "الكلام: هو القول المفيد بالقصد، والمراد بـــ <المفيد> ما دلّ على معنى يحســـن السكوت عليه."[1]

ثم قال: "والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كـــ <قام زيدٌ> والمبتدأ أو خبره كـــ: <زيدٌ قائمٌ>، وما كان بمنزلة أحدهما، نحو: <ضُرب اللّصُ>.

و <أقام الزيدان>، و <كان زيدٌ قائمًا>، وظننته قائمًا"[2].

ويريد ابن هشام بـــ (ما كان بمنزلة أحدهما) أي ما كان في الأصل فعـــل وفاعل، أو المبتدأ وخبره، وحسب الأمثلة فإنّ هناك ما بُنى للمجهول ونائبه، وهـــو بمنزلة الأول، أمّا الجملة الإستفامية فهي عبارة عن المبتـــدأ وخبـــره، إذن فهـــي بمنزلة الثاني، فلا عبرة في نظره لما سبق المسند أو المسند إليه، وأمّـــا المثـــالان الأخيران فهما عبارة عن المبتدأ وخبره، دخلت على الأولى كان الناسخة.

وفائدتها الإعلام بوقوع قيام زيد في زمن قد مضى[3]، أما الثانيـــة فـــدخلت عليها <ظنّ> فكانا من منزلة الأول أيضا ذلك أنّ صدر الجملتين "فعل" ولما كان كل من الكلام والجملة يشتركان في كون كلاهما يتركب من اسم وفعل وحرفـــا[4]، فيكون: تعلق الاسم بالاسم[5]، فيقول: زيد أخوك [مبتدأ، وخبـــر، مضـــاف إليـــه]، والأسماء هي الأصل في الكلام.

فهي يستغني بعضها ببعض الأفعال[6].

وتعلق الاسم بالفعل[7]، ذلك لأننا نسند الفعل إلى الاسم في العملية الإســـنادية فنقول: مررتُ بزيد [فعل، فاعل، جار ومجرور].

---

[1] ابن هشام الأنصاري: المغني، ج2، ص 5.
[2] المصدر نفسه، ج2، ص 05.
[3] ينظر، الهرمي: المحور في النحو، ج2، ص 574.
[4] ينظر سيبويه: الكتاب، ج1، ص 12، الجرجاني: دلائل الإعجاز: ص 4.
[5] ينظر: الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 4.
[6] ينظر: الزجاجي: الإيضاح، ص 100، وسيبويه: الكتاب، ج1، ص 21، وأيضا ابن جني: الخصائص، ج1، ص 41 – 42.
[7] ينظر: الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 5.

فالباء حرف يتوسط الفعل والاسم، أو قولنا: مررت على زيد، فينطبق عليه أيضا ما قلناه سابقا.

وإذا كان ذلك كذلك، فهذا لا يعني أبدا حسب ابن هشام أن الكلام مـــرادف للجملة كما توهمه الكثير من النحاة، وهو ظاهرة ما جـــاء فـــي كتـــاب المفصـــل للزمخشري، فبعد أن فرغ من تعريفه للكلام أطلق عليه اسم الجملة[1]، والصواب أن الكلام ليس مرادفا للجملة فشرطه الإفادة على خلافها.[2]

وعلى حد قول صاحب المغني: "ولهذا تسمعه يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة وكل ذلك ليس مفيدًا، فليس بكلام"[3]

ومن هنا يتّضح لنا أن الجمل يمكن أن لا تفيد ومثالها المذكور ســـلفا فهـــي ليست كلاما، ويمكن أن تكون مفيدة فهي كلام، وعليه ومن منطلق ما يـــراه ابـــن هشام فإن كل كلام جملة، وليست كل جملة كلام، وبهذا الشـــكل نصـــل إلـــى أنّ الجملة أعمّ من الكلام إذ شرطه الإفادة ولم يشترط فيها ذلك كان فاعلا "فأين اســـم كان"[4]

- أضاف الزمخشري إلى أقسام الجملـــة: الجملـــة الشـــرطية، واستغنى المبرد عن الظرفية واكتفى بالشرطية.
- وختم ابن هشام كلامه في انقسام الجملة إلى التنبيه بأن مراده من صدر الجملة هو المسند والمسند إليه ولا عبرة للحروف التي تتقدم على المسند والمسند إليه مثلا: أقائمٌ الزيدان، وأزيدُ أخوك هـــي جمـــل اسمية. وأقامَ زيد، وإنْ قامَ زيدٌ هي جمل فعلية.

---

[1] ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل" ج1، ص 18.
[2] ينظر: ابن هشام: المغني، ج2، ص 5.
[3] المصدر نفسه، ج2، ص 5.
[4] ينظر: نفسه، ج1، ص 10.

**ما يجـــب علـــى المســـؤول عنـــه أن يفصِّـــل فيـــه لاحتمالـــه الاســـمية والفعلية،لاختلاف التقدير، أو لاختلاف النحويين.**

تحدث ابن هشام في هذا عن بعض المسائل التي جرى فيها الخلاف بـــين النحاة حول كون الجملة اسمية أو فعلية أو ظرفية ومن هذه المسائل:

1-"**مذ**" و "**منذ**"[1] وقد تعلق الأمر في هذا حول كلمة "يومان" في نحـــو "ما رأيته منذ يومان" وفي هذا اختلاف بين البصريين والكوفيين بصفة عامة حيث يرى البصريون أن ما بعدها يكون مرفوع لأنه خبر، ذلك لأن منذ معناها (الأمد) ومعنى الجملة لديهم "أمدُ انقطاع الرؤية يومان، ومنه "الأمد" فـــي موضـــع رفـــع بالابتداء قال ابن الأنباري (ت 577) "الأمد في موضع رفع بالابتداء، فكذلك مـــا قام مقامه، وإذا ثبت أنهما مرفوعان بالابتداء وجب أن يكون مـــا بعـــدهما خبـــرا عنهما"[2] ويومان بذلك مرفوع بالمبتدأ "منذ" والجملة اســـمية لا محـــل لهـــا مـــن الإعراب أما الكوفيون فيرون فذهبوا إلى أن ارتفاع ما بعدها يكون بتقـــدير فعـــل محذوف فيكون تقدير الكلام "منذ مضى يومان".وذهب الأخفش والزجاج إلـــى أن تقدير الكلام "بيني وبين لقائه يومان، فتكون ""منذ"" خبر ويومان مبتدأ، وقال أبـــو زكرياء يحي الفراء (ت 207هـــ) إلى أنه يرتفع بتقدير مبتدأ محذوف فتكون ""ما رأيته من الذي هو يومان"" فحذف المبتدأ ""هو"" وبقي الخبر ""يومـــان"" و ""منـــذ"" حسب هذا الرأي مركبة من ""**مِن**"" و ""**ذو**"" **الطائية** واقعة على الـــزمن[3] بمعنـــى ""الذي""[4] وقال فيها ابن هشام؛ وما بعدها جملة اسمية حذف مبتدؤها، ولا محل لها لأنها صلة.

---

[1] ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل، ج2، ص 93، وكذلك ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تح: مبروك محمد مبروك، الشركة الدولية للطباعة، مدينة 6أكتوبر، ط1، ص 326 – 331.

[2] ابن الأنباري، الإنصاف، ص 331.

[3] ينظر: ابن هشام ، المغني، ج2،ص 10، وكذلك: ابن الانباري، الإنصاف، ص 332.

[4] ينظر: ابن الانباري، الإنصاف، ص 330.

2- **في "نِعْمَ"**: نحو: نِعْمَ الرَّجُلُ زيد

قال ابن هشام: "فإذا قدر ""نعم الرجل"" خبرًا عن زيد فاسمية كما في زيد نعم الرجلُ، وإن قدر ""زيد"" خبر لمبتدأ محذوف فجملتان فعلية واسمية"[1].والظاهر أن ابن هشام قد قدر الكلام في الأولى فأعرب "زيد" مبتدأ و الجملة الفعليـــة "نعـــم الرجلُ" خبر للمبتدأ، أما في الثانية فقد قدر "زيد" خبر لمبتدأ محذوف فكـــان هـــو المبتدأ المحذوف جملة اسمية وكانت الجملة "نعم الرَّجُلُ" فعلية وهو على مـــذهب البصريين في هذا إذ عدُّوا "نعم" فعل ماضي لا يتصرف.[2]

وقد تناول مسائل أخرى عديدة اختلف حولها وكأن به بريد الفصـــل فيهـــا فيجعل رأي ذاك من المعارض ويجمع بين المؤيدين لتعطي رأيه في النهاية ويحكم بما يراه صواب.

---

[1] ابن هشام: المغني، ج2، ص 11.
[2] ينظر أبن الأنباري: الإنصاف، ص 86.

## الفصـــل الثانـــي ═══════ الجملة عند ابن هشام الأنصاري

**أولا: انقسام الجملة حسب مبناها:**

**أ- انقسامها إلى اسمية وفعلية وظرفية:**

قسّم ابن هشام الأنصاري الجملة إلى ثلاث أقسام هي:

الاسمية، والفعلية، والظرفية، فقال:

"فالاسمية: هي التي صدرها اسم كـــ ""زيد قـــائم""، وهيهـــات العقيـــق"، و" "قـــائمٌ الزيدان" عند من جوّزه وهو الأخفش والكوفيون"[1]

يقصد ابن هشام بـــ "إلى صدرها اسم أي التي تبدأ بالاسم سواءً أكان هـــذا الاســـم مسندًا أو مسندًا إليه ،غير آخذ بعين الاعتبار الحروف التي يمكن أن تـــدخل علـــى هـــذه الجمل في مختلف السياقات فلا يكون لها حق الصدارة، ففي نظر صدر الجملة ههنا هـــو الاسم ،والمخبر عنه اسم آخر، فالأول هو المبتدأ والثاني هو الخبر وقال : "والفعلية التـــي صدرها فعل كـــ "قلم زيد"، و "ضُرب اللص"، و "كان زيد قائمًا"، و "ظننته قائما"، و"يقوم زيد"، و "قم" "[2]

يريد ابن هشام من خلال التعريف القول بأن الجملة الفعلية هي التـــي تبـــدأ بفعـــل مصرف في مختلف الأزمنة: الماضي والمضارع – حاضره ومستقبله – وما جـــاء فـــي صيغة الأمر، كذا ما بني للمجهول منه، والجمل التي دخلت عليها "كان وأخواتها" و "ظنّ وأخواتها" ، ومن خلال الأمثلة التي قدمها فإن الجمل الفعلية تتألف من ركنـــين أساســـيين هما الفعل – صدر الجملة – وفاعله و لا سيتغني أحدهما عن الآخر[3]

وفي هذا يقول السامرائي: "وقد عدلت عن قول صاحب (المغني) أن "مرادنا بصدر الجملة المسند والمسند إليه" إلى القول أن المراد بصدر الجملة الفعل والمسند إليه لأخـــرج من الخلاف في نحو (كان زيد قائمًا) "وظننت محمدًا مسافرًا" فإنهما على قررنـــا يكونـــان من الجمل الفعلية على جميع الأقوال، وأما ما قرره صاحب المغني فإنهما يكونـــان مـــن الجمل الاسمية عند من يرى أن (كان) و (ظنَّ) قيد لا مسند. وأن المسند هو الخبـــر فـــي باب كان، والمفعول الثاني في باب (ظن)"[4]

---

[1] ابن هشام الأنصاري: المغني، ج2، ص 7.
[2] المصدر نفسه، ج2، ص 7.
[3] ينظر: سليمان، فياض: النحو العصري دليل مبسط لقواعد اللغة العربية، ص 108.
[4] فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية، ص 158.

ولعل السامرائي بهذا القول ضبط أكثر تعريف ابن هشام للجملة الفعلية، فمراد هذا الأخير من صدر الجملة هو المسند أو المسند إليه، وفي باب كان، وباب ظن فإن المسـند في الباب الأول: هو الخبر، أما في الباب الثاني: فالمسند هو المفعول به الثاني حيـث أن هناك من النحاة من اختلفوا حول دلالة الأفعال الناقصة على الحدث ومن ذلك اختلفوا في إمكانية وقوع هذه الأفعال مسندًا أم لا.

فمن يرى أنها تدل على الحدث يقول بإسنادها، ومن لا يرى ذلـك لا يقـول بـه، فتكون فضلة . وتكون بذلك الجملة – كان زيدٌ قائمًا – جملة اسمية فيقول السامرائي: "بل ينبغي على ما قرره صاحب المغني أن تكون جمل الأفعال الناقصة، وظن وأخواتها مـن الجمل الاسمية عند الجميع ذلك لأن كل من "كان" و "ظن" قيدًا"[1]

ثم تحدث عن الجملة الظرفية فقال: "والظرفية هي: المصدَّرة بظرفٍ أو مجـرور، نحو: "أعندك زيد" ، و "أفي الدار زيد" إذا قدرت "زيدًا" فاعلا بالظرف والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبرًا عنه بهما"[2]

فالجملة الظرفية في نظر ابن هشام هي التي تبدأ بظرف، أو جار ومجـرور فـي مثل قوله: أعندك زيد، أو أفي الدار زيد إذ أنه يرى بأن "زيد" فاعل مرفوع وعلة ذلك هو الظرف أو الجار والمجرور، وهذا هو الصواب في نظره على غير ما قال به الزمخشري الذي رأى أن "زيد" هو فاعل لفعل محذوف هو الفعل "استقر"، وغير الذي قال به آخرون في كون زيد مبتدأ مؤخر والظرف أو الجار والمجرور هما المخبر عنه، وهذا مـا يـراه السامرائي صواب قال في هذا الشأن: "ذلك أن زيد مبتدأ مؤخر لا فاعل بدليل أنه يصـح أن تدخل عليه النواسخ فتقول (أإن عندك زيدًا؟) ولو كان فاعلا لم يصح دخول (إن) عليه ولا انتصابه. ونقول (أظننت عندك زيدًا؟) ولو كان فاعلا لم ينتصب، ويقول: "أكان عندك زيد؟" فزيد اسم كان لا فاعل.

---

[1] فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية، ص 158.
[2] ابن هشام: المغني، ج2، ص 7.

**ب ــ انقسام الجملة إلى صغرى وكبرى:**

وقد قسم ابن هشام الجملة إلى صغرى وكبرى فقال: "الكبرى: هي الاسمية التي خبرهـــا جملة، نحو: ""زيدٌ قام أبوه""، و ""زيدٌ أبوه قائم"" "[1]

أما عن الجملة الصغرى فقال: "والصغرى هي: المبنية على المبتدأ كالجملة المخبر بهـــا في المثالين"[2]

الظاهر أن هذا التقسيم الذي وضعه ابن هشام اعتمد فيه على شكل التركيب اللغوي فأمّا الجملة الأولى فهي الجملة الكبرى حيث يفهم من خلال تعريفه أنها المصدرة بالاســـم التي خبرها جملة، أو المصدرة بفعل ناسخ والخبر فيها جملة بحسب الأصل، أو هي مـــا كان الخبر فيها جملة ولو بحسب الأصل وذلك نحو: (عمرو سافر أخوه)، و (زيد سافر)، و(كان زيد أخوه منطلق)، (وظننت محمدًا يسافر أخوه)، فهذه الجمل كلها جمـــل كبـــرى وذلك لأنها مصدرة باسم أو ناسخ والخبر فيها جملة سواء أكانت هذه الجملـــة فعليـــة أو اسمية

أما الثانية فهي: الجملة الصغرى وهي تلك المبنية على المبتدأ أو ما أصله مبتـــدأ كالجملة المخبر بها في الأمثلة، وجملة المفعول الثاني في الجملة الأخيرة[3] وهو مـــا نبـــه إليه ابن هشام في كلامه بعد أن عرّف الجملتين، ويحتمـــل أن تكـــون الجملـــة الكبـــرى والصغرى باعتبارين، نحو: "زيد أبوه غلامه منطلق" حيث يقول ابن هشـــام فـــي هـــذا: "فمجموع هذا الكلام – يقصد الجملة المذكورة سابقا – جملة كبرى لا غيـــر، و(غلامـــه منطلق) صغرى لا غير، لأنها خبر، و (أبوه غلامه منطلق) كبـــرى باعتبـــار (غلامـــه منطلق) وصغرى باعتبار جملة الكلام"[4]

ومنه يمكن أن نتصور لهذه الجملة التخطيط التالي حسب الاعتبارين اللذين يراهما ابن هشام.

---

[1] ابن هشام الأنصاري: المغني،ج2 ،ص 13.
[2] المصدر نفسه، ج2، ص 13.
[3] ينظر: فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية،، ص 168 – 167.
[4] ابن هشام الأنصاري: المغني، ج2، ص 13.

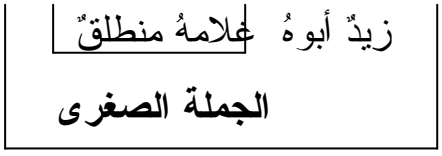


- أما الاعتبار الثاني:

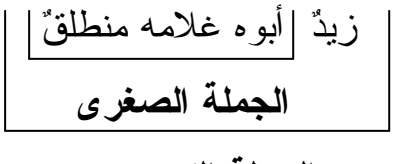


- أما الاعتبار الثاني:

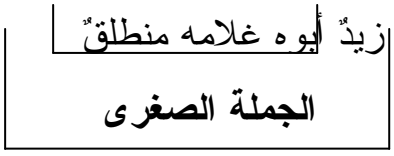


وعليه فإنّ "غلامهُ منطلقٌ" جملة صغرى في الاعتبار الأول، وجملة "أبوهُ غلامـــهُ منطلقٌ" جملة صغرى بالنسبة لمجموع الكلام في الاعتبار الثاني، ومن هذا نخلص إلى أن هذه الأخيرة كبرى بالنسبة إلى "غلامهُ منطلقٌ" حسب منظور ابن هشام الأنصاري.

ثم تكلّم ابن هشام عن بعض الجمل التي يحتمل أن تكون كبرى وغيرها

**أحدها:** نحو: "زيدُ في الدّار" إذ يحتمل تقدير "استقرّ" وتقدير "مُستقرّ"[1] فيكون تقدير الكلام في الأولى: "استقرّ زيدٌ في الدار" ففعليه وشرط الكبرى عنده أن يتصدّرها الاســـم، فهي إذن ليست كذلك – ليست كبرى – أما تقدير الكلام في الثانية: "مستقرٌّ زيدٌ في الدّار" وهي جملة اسمية مخبر عنها بجملة، إذن فهي كبرى.

**الثاني:** قوله: نحو: "إنما أنت سَيْرًا" إذ يحتمل تقدير "تسيرُ" وتقدير "سائر."[2] وتقدير الكلام في الاحتمال الأول: "إنّما أنت تسيرُ" فإن الجملة ههنا هي جملة كبرى، ذلك لأنهـــا

[1] ابن هشام، المغني، ج2، ص 16.
[2] المصدر نفسه، ج2، ص 16.

مصدرة باسم هو الضمير المنفصل "أنت" ومخبر عنها بجملة هي الجملة الفعليـــة "تســـيرُ" وهي جملة من فعل وفاعل مستتر تقديره "أنت".

أما الثاني فإنه: "إنما أنت سائر" هي مصدرة باسم، لكن خبرها ليس بجملة وإنمـــا هو اسم الفاعل "سائر".

مما سبق نستطيع القول بأن الجملة ليست بجملة كبرى، حسب تعريف ابن هشـــام للجملة الكبرى.

**انقسام الكبرى إلى ذات وجه ، وذات وجهين:**

يقول ابن هشام: "ذات الوجهين: هي اسمية الصّدر فعلية العجز، نحو: "زيدٌ يقـــومُ أبوهُ" وكذا قالوا: وينبغي أن يراد عكس ذلك في نحو: ظَنَنْتُ زيدًا أبوهُ قائم بناء على مـــا قدّمنا."[1]

ثم يقول: "وذات الوجه نحو: "زيدٌ أبوهُ قائمٌ" ومثله على ما قدّمنا نحو "ظَنَنْتُ زيـــدًا يقومُ أبوه."[2]

ويقصد بذات الوجه ما كانت اسمية الصَّدر، اسمية العجز.

نلخص هذه التقسيمات التي قال بها ابن هشام في المعنى كمايلي:

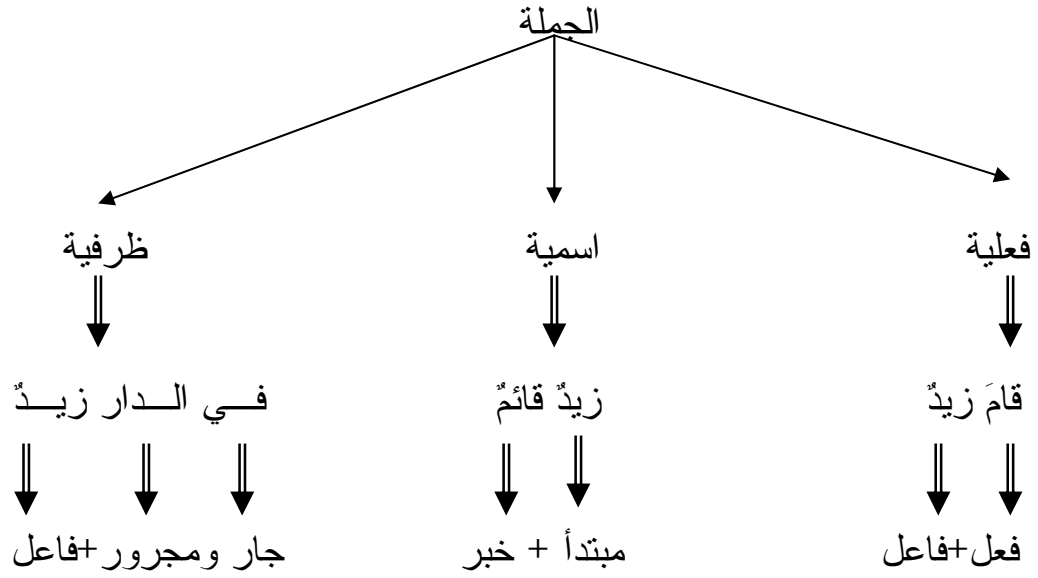


**1- مخطط يوضح تقسيم ابن هشام للجملة باعتبار الاسم والفعل والظرف**

[1] ابن هشام المغني: ج2، ص 16.
[2] المصدر نفسه، ج2، ص 16.

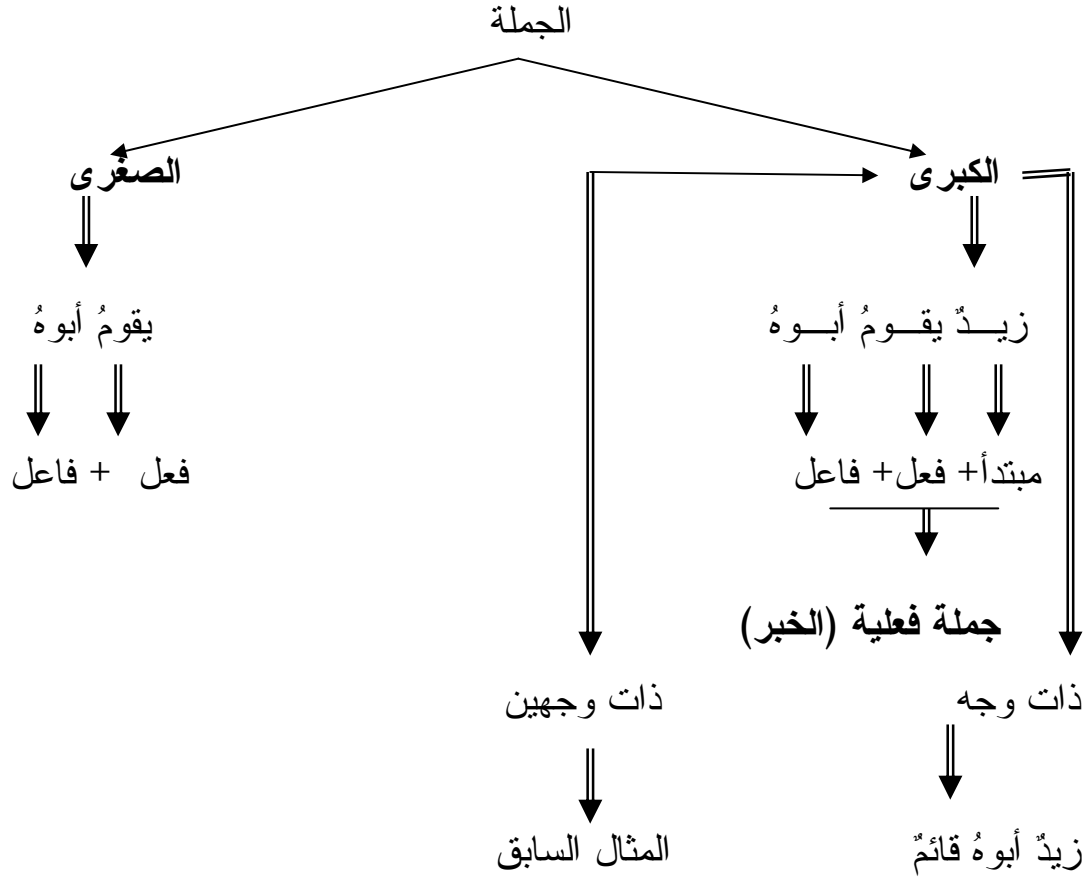


**2- مخطط يوضح تقسيما ثانيا للجملة باعتبار الاسم والفعل أيضا عند ابن هشام**

وبقدر ما رأينا السامرائي يتبع ابن هشام في تقسيماته للجملة بقدر ما كان يحـــاول في كل مرة إعادة النظر فيما يقول ابن هشام والمطلع على كتابه "الجملة العربية تأليفهـــا وأقسامها" يلاحظ ذلك، وحيث اطلعنا عليه فإننا وجدناه قد قسم الجملة العربية

**إلى القسم الأول**[1]: وهو الذي ضم كل من الاسمية والفعلية والظرفية حســـب ابـــن هشام ويضيف في آخر الشرطية حسب الزمخشري.

**أما القسم الثاني**[2]: فيضم الجملة الكبرى والصغرى وكذلك ما اصطلح عليه بـــــ "جملة لا توصف بكبرى ولا صغرى".

**أما القسم الثالث**[3]: فقد ضم الجملة الخبرية والإنشائية:

**فالجملة الخبرية:** هي التي يحتمل فيها التصديق والتكذيب بغض النظر عن قائلها، والكلام إما أن يكون صادقا لا يحتمل الكذب أو كاذبا لا يحتمل الصدق وهـــو فـــي كلتـــا الحالتين خبر.

---

[1] ينظر: فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية، ص 157.
[2] المرجع نفسه، ص 168.
[3] نفسه: ص 170.

**أما الجملة الإنشائية:** فهي كل كلام لا يحتمل الصدق والكذب وهي قسمان:

- **الإنشائي الطلبي:** وهو ما يستدعي مطلوبًا كالنهي، الاستفهام والأمر.
- **الإنشائي غير الطلبي:** وهو ما لا يستدعي مطلوبـــا كصـــيغ العقـــود وألفـــاظ القسم...الخ.

- وقد أورد تمام حسان هذا التقسيم الأخير في كتابه "اللغـــة العربيـــة معناها ومبناها" في شكل مخطط يوضح فيه تقسيم الجملة إلى خبيرة وإنشائية وكل الأساليب المتعلقة بكل جملة بالتفصيل.[1]

**ثانيا: انقسام الجملة حسب معناها:**

**أ- الجمل التي لا محل لها من الإعراب:**

الجملة التي لا محل لها من الإعراب، هي الجملة التي لا يمكن لهـــا أن تحـــل محلَّ كلمة مفردة، فلا يقال فيها إنّها في موضع رفع، أو نصب،أو جرّ، أو جزم، وهذا ما يراه ابن هشام وغيره من النحاة سواء المتقدمين أو المحدثين، ذلك لأن هـــذا هـــو الأصل في الجمل.

وذهب ابن هشام إلى أن هذه الجمل سبعة وهي:

**<u>أولا: الابتدائية:</u>** "الابتدائية، وتسمّى أيضا المستأنفة، وهو أوضح، لأن الجملـــة الابتدائية تطلق أيضا على الجملة المصدّرة بالمبتدأ، ولو كان لها محـــلّ، ثـــم الجمـــل المستأنفة نوعان: أحدهما: الجملة المفتتح بها النطق كقولك ابتداء: "زيدٌ قـــائمٌ"، ومنـــه الجمل المفتتح بها السور.

والثاني: الجملة المنقطعة عمّا قبلها، نحو: مات فلان، رحمه الله...، ومنه جملة العامل المُلغي لتأخره، نحو: "زيد قائم أظُنُّ"، فأمّا العامل المُلغى لتوسطه نحو: "زيـــد أظنُّ قائم"، فجملته أيضا لا محل لها، إلاّ أنها من باب جمل الاعتراض."[2]

نفهم من هذا أنّ ابن هشام قد فضّل الفصل بين الابتدائية والمستأنف، حيث يرى أنّ الابتدائية يمكن أن تطلق على الجملة المصدّرة بالمبتدأ، ويمكـــن أن تكـــون لهـــذه الأخيرة محل من الإعراب، ثم جعل يُقسِّم المستأنفة إلى نوعين:

---

[1] ينظر: تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، 1994، ص 124، ص 244.
[2] ابن هشام الأنصاري: المغني، ج2، ص 17.

**النوع الأول:** وهو الذي يجوز أن نطلق عليها اسم "الجملة الابتدائية" ألا وهـــي الجمل التي يُفتتح بها النطق، نحو: "زيد قائمٌ"، والجمل المفتتح بها السور نحـــو قولـــه تعالى: ﴿"الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ". وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ﴾[1]

**أما النوع الثـــاني:** فهو الجملة الاستئنافية وهي المنقطعة عمَّا قبلها، لاســـتئناف كلام جديد. فلابد أن يكون قبلها كلام تام، قال السامرائي: "وقد تدخل عليهـــا أحـــرف الاستئناف كالواو، والفاء، وثم، وحتى الابتدائية، وأم المنقطعة، وبل، ولكـــن المجـــردة من الواو العاطفة، وقد تكون جوابا للنداء أو الاستفهام"[2]

ويذكر ابن هشام في اصطلاح البيانين والاستئناف كلاما مفصلا متبوعا بأمثلـــة من القرآن الكريم والشعر، حيث يرى هؤلاء أن: الاستئناف ما كان جوابـــا بالســـؤال مقدر. نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ. إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾[3]

إنّ السؤال المقدر في الآية تقديره: فماذا قال لهم؟، بعد أن قالوا: سلامًا. فتكون جملة القول الثانية (قال سلام) هي: جواب لهذا السؤال لذلك فصلت جملة القول الأولى عن الثانية، ولم تعطف عليها. وعليه فجملة القول الثانيـــة هـــي الاســـتئناف بالنســـبة للبيانين، (وهي الجواب للسؤال المقدر).

**1/ أمثلة من الاستئناف الذي يخفى:**

**أحدها:** "لاَ يَسْمعُونْ" من قوله تعالى: ﴿حِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلَى﴾[4]، فإنّ الدارس قد يعتقد أنها صفة لكل شيطان أو حال منه، وكلاهمـــا باطـــل على حد قول ابن هشام، إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع، وإنما هي الاســـتئناف النحوي، وليس استئنافا بيانيا، فقد يعتقد بعضهم أن هناك سؤال مقدر والصواب غيـــر ذلك...

---

[1] القارعة: الآيتان: 01 – 02.
[2] فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية، ص 188.
[3] الذاريات: الآيتان: 24 – 25.
[4] الصافات، الآيتان: 07 – 08.

فقال ابن هشام في قوله تعالى: "والشـــياطين لا يقـــدرون عـــدم الســـماع ولا يريدونه"[1]

**والثاني:** "إن العزّة لله جميعا"، بعد قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾[2]

وبعد ذكر ابن هشام انه ورد في جمال القراء للسخاوي أن الوقف على قوله في الآيتين واجب، والصواب حسب الشيخ أنه ليس في جميع القرآن وقف واجب، إذا فإن الجملة الأولى: "إنّ العزّة لله جميعا" استئناف للثانية.

**2/ قد يحتمل اللفظ الاستئناف وغيره:**

**أحدهما:** ما إذا جمل على الاستئناف احتيج إلى تقدير جزء يكون معـــه الكـــلام نحو: "زيد" في قولك: "نعم الرّجال زيد"[3]

**والثاني:** ما لا يحتاج فيه إلى ذلك، لكونه جملة تامة، وذلك كثيرا جدًا.[4]

**3/ من الجمل ما جرى فيه خلاف، هل هو مستأنف أم لا؟ وله أمثلة منها:**

* في "مُذْ"، و "مُنْذُ" وما بعدهما في نحو: "ما رأيته مُـــذْ يومـــان" فقـــال فيهـــا الجمهور من النحاة أنها مستأنفة لأنها جواب لسؤال تقديره عند من قدّر "مُذْ" مبتدأ: ما أَمَدْ ذلك؟، وما بينك وبين لقائه؟ لمن قدّر "مُذْ" خبر، ويرى السيرافي أنها في موضـــع نصب على الحال.

* القول في الجملة بعد "حتى" الابتدائية كقول الشاعر من الطويل

فمازالت القتلى تمُجّ دِماءَهَا بِدِجْلَة حتَّى ماءُ دِجْلَة أشْكَلُ

فقال الجمهور أنها مستأنفة بعد حتى الابتدائية لأنها في موضع جرٍّ بـــ "حتى"

**ثانيا: الجملة المعترضة:**

أما في المعترضة فيقول: "المعترضة بين شيئين لإفادة الكلام تقوية وتسديدا أو تحسينا"

بين ابن هشام من خلال تعريفه للجملة المعترضة، أين تقع هذه الجملة؟ ولمـــا تقع هذا الموقع من الكلام؟ وقد وقعت في مواضع عديدة نذكر منها:

---

[1] ابن هشام: ج2، ص 19 – 20.
[2] يونس، 65.
[3] ابن هشام: المغني، ج2، ص 20.
[4] المصدر نفسه، ج2، ص 20.

**أولا: بين الفعل ومرفوعه:** نحو قول الشاعر [من الوافر]

وَقَدْ أَدْرَكَتْنِي – وَالحَوَادِثُ جَمَّةٌ – أسنَّةُ قَوْمٍ لاَ ضِعَافٍ وَلاَ عُزْلِ[1]

وقد وقعت جملة "والحوادث جمّة" موقع اعتراض بين الفعل وفاعله فليس لهـــا محل من الإعراب.

**ثانيا: بينه وبين مفعوله:** نحو، قول الشاعر: [من الرجز]

وَبُدِّلَتْ – والدَّهْرُ ذُو تَبَدُّلِ – هَيْفًا دبورا بالصبى والشَّمْأَلِ[2]

فقد وقعت الجملة "والدهر ذو تبدّل" موقعا بين الفعل ومفعوله فهي معترضة ولا محل لها ما الإعراب.

**ثالثا: بين المبتدأ وخبره:** نحو قول الشاعر: [من الطويل]

**وَفِيهِنَّ** – والأَيَّامُ يَعْثُرْنَ بالفَتَى – نَوَادِبُ لا يمْلَلْنَهُ ونوائحُ[3]

والجملة "والأيام يعثرن بالفتى" وقعت بين المبتدأ أو خبره فهي ليست لها محـــل من الإعراب كذلك.

**رابعا: بين ما أصله المبتدأ أو الخبر:** نحو قول الشاعر [من الرجز]

يَالَيْتَ شِعْرِي – وَالمَنَى لا تَنْفَعُ هل أَغْدُوَنْ يَوْمًا وأمري مجمعُ

وقال الشيخ في هذا "إذا قيل بأن جملة الاستفهام خبر على تأويل "شعري" بـــــ "مشعوري"، لتكون الجملة نفس المبتدأ فلا تحتاج إلى رابط وأما إذا قيل بـــأن الخبـــر محذوف؛ أي: موجود، أو إنَّ "ليت" لا خبر لها هنا إذ المعنى "ليتني أشعر" فالاعتراض بين الشعر ومعموله الذي علق عليه الاستفهام."[4]

**خامسا: بين الشرط وجوابه**[5]: نحو قوله تعالى: **﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ﴾**[6]

فالجملة "لن تفعلوا" وقعت معترضة بين الشرط "فإن لم تفعلوا" وجوابه "فـــاتقوا النَّار".

---

[1] ابن هشام: المغني، ج2، ص 21 – 22.
[2] المصدر نفسه، ج2، ص 24.
[3] نفسه: ج2، ص 24.
[4] نفسه، ج2، ص 25.
[5] نفسه، ج2، ص 31.
[6] البقرة:24.

وهناك مواضع أخرى، وهي في مجملها سبعة عشر موضعا ذكرها ابن هشـــام في المغني.[1]

**ثالثا: الجملة التفسيرية:**

قال ابن هشام: "وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه"[2]

والواضح من التعريف أن الجملة التفسيرية زائدة في الكلام غرضها الإبانة عمَّا جاء قبلها، وإيضاح سابقا وقد أورد ابن هشام المثال التالي: قـــال تعـــالى: ﴿**وأَسَـــرُّوا النَجْوَى الَّذين ظَلَمُوا: هَلْ هَذَا إلاَّ بَشَرٌ مِثْلُكُمْ**﴾[3]

فجملة الاستفهام "هل هذا إلا بشر مثلكم"، مفسرة لما قبلها وهي "النجوى" وهذه الجملة – المفسرة – لا محل لها من الإعراب.

والجملة التفسيرية ثلاثة أقسام هي:[4]

1- **المجردة من حروف التفسير:** كما في المثال السابق

2- **المقرونة بـــ "أيْ":** مثل قول الشاعر [من الطويل]

وترْمِنَنِي بالطَرْفِ أيْ أنتَ مُذْنِبٌ وتَقْلِنَنِي لكِنْ إيَاكِ لا أقْلِيْ

والجملة المفسرة ههنا هي "أي أنت مذنب" لأنها مقرونة بـــ "أيْ"

3- **المقرونة بـــ "أنْ":** نحو قوله تعالى: ﴿**فَأَوْحَيْنَا إلَيْهِ أنْ اِصْنَعِ الْفُلْكَ**﴾[5]

والجملة المفسرة في المثال مقرونة بـــ "أنْ"، وهي كذلك في المثال "كتبتُ إليه أن افعل".

قال ابن هشام: "وقولي في الضابط "الفضلة" احترزت به عن الجملـــة المفســـرة لضمير الشأن، فإنها كاشفة لحقيقة المعنى المراد به، ولها مواضع بالإجماع"[6] نحو قولع قولع تعالى: ﴿**إنَّهُ أنَا اللهُ العَزِيزُ الحَكِيمُ**﴾[7]

---

[1] ابن هشام: المغني، ج2، ص 32 – 36.
[2] المصدر نفسه، ج2، ص 36.
[3] الأنبياء، 03.
[4] ابن هشام، المغني، ص 37.
[5] المؤمنون: 27.
[6] ابن هشام: المغني: ج2، ص 50.
[7] النمل: 09.

ذلك لأن الجملة "الله العزيز الحكيم" تفسر ضمير الشأن، وهي خبـــر أمـــا عـــن التفسير بـــ "أنْ" و "أيْ" فقد فرق النحاة بين التفسير بالحرفين فيكون التفسير بـــــ "أي" أعم من التفسير بـــ "أن" ذلك لأنها مختصة لما فيه القول دون حروفـــه وفـــق شـــروط معينة[1]:

**1-** أن تسبق "**أن**" **بجملة.**

2- أن تتأخر عنها جملة فلا يجوز "اشتريت عسجدًا أن ذهبًا" بل يجب الإتيـــان بـــ أي وترك حرف التفسير.

3- أن يكون في الجملة السابقة معنى القول، دون وُرُودِ حروف القول فتكـــون الجملة السابقة "كتبت إليه أن اِفْعَلِ" فهي صحيحة لأنها فيها معنى القول دون ذكر حروفه، فقد غُلِّطَ من قال: قلت له أن افعل لأن فيها حـــروف القـــول، وهناك من النحاة من أجاز ذلك.

4- أن لا يدخل عليها جار فلو قلت: "كتبت إليه بأن افعـــل" كانـــت مصـــدرية وليست تفسيرية.[2]

أما "أي" فقلنا أعم لأنها تفسر كل مبهم من المفردات والجمل وتأتي بعـــد القـــول وغيره فتقول: "اشتريت عسجدًا أي ذهبًا" ففسرت المفردة "العسجد" وكذا قولك: "قلت له ما يسوؤه أي لست أمينًا."[3]

وقد أنكر الكوفيون "أن" التفسيرية البتة، في حين قبله ابن هشام وعلة ذلـــك فـــي المثال: "كتبت إليه أن قم" فلا يكون "قم" بمعنى "كتبت" كما كان العسجد بمعنى الـــذهب في المثال السابق، ولهذا لوجيء بـــ "أي" مكان "أن" لم تجده مقبولا".

وفي هذا ذكر الرضي أنّ "أنْ" لا تفسر إلا مفعولاً مقدرًا أو ظاهرًا وما قاله ابـــن هشام في المثال السابق "كتبت إليه أن قم" قال فيه الرضي: "وكذلك قولك كتبت إليه أن

---

[1] ينظر: فاضل السامرائي: الجملة العربية، ص 190، وكذلك الرضي: شرح الكافية، تح: يوسف حسن عمر، ط2، 1996، ص 437.

[2] ينظر: ابن هشام: المغني، ج2، ص 47.

[3] ينظر: فاضل السامرائي، الجملة العربية، ص 191.

قمْ"، أي: كتبت إليه شيئًا هو: قُمْ فأنْ حرف دال على أنّ: "قم" تفسير للمفعول به المقدر لكتبت."[1]

**رابعا: الجملة المجاب لها القسم:**

يذكر بن هشام أنها جواب لقول الله سبحانه وتعالى، ومن أمثلـــة ذلـــك ﴿وَتَـا اللهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾[2] [الأنبياء الآية 57] فهنا القسم:

"تالله" والجملة الواقعة جوابًا له ﴿لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ جوابا لهذا القسم وجملـــة لا محل لها من الإعراب.

كما قد أورد بن هشام بعض الآراء التي لا صلة لها بالصواب نحو: أنَّ أبو حيان توهم شيئا لم يكن في الحسبان وهو أنّ الواو حرف قسم، وردّ عليه بأنه يلزم منه حذف المجرور وبقاء الجار، وحذف القسم مع كون الجواب منفيا بـــ "إنْ" فهنا أراد بن هشام أن ينفي أن تكون الواو قسما غير أنها قد تكون حرفًا لجواب القسم[3] نحو قوله تعـــالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّـيَاطِينَ﴾[4] [مريم الآية 68]، فقد ذهب ابن عطية حسب بن هشام إلى أنّ: هذا قسم، والواو تقتضيه، أي: هو جواب قسم، والواو هي المحصّلة لذلك لأنها عاطفة.[5]

**1/ من أمثلة جواب القسم: ما يخفى:**

يذهب بن هشام أن من بين أجوبة القسم ما يخفى ويقدّر في غيـــره نحـــو: قولـــه تعالى: ﴿وَإِذَا أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ﴾ [البقرة الآية 84].

وهذا برر فيه بن هشام كمايلي: ذلك لان الميثاق بمعنى الاستحلاف، قاله كثيرون منهم الزجاج، وأيضا الكسائي والفرّاء تكلما في التقدير التالي: **بـــأن لا تعبـــدوا إلا الله، وبأن لا تسفكوا**، ثم حذف الجار، ثم "أن" فارتفع الفعل، وجوّز الفرّاء أن يكون الأصـــل

---

[1] الرضي: شرح الكافية، ص 438.
[2] الأنبياء: 57.
[3] ينظر: ابن هشام الأنصاري، المغني، ج2، ص 52.
[4] مريم: 68.
[5] ينظر: ابن هشام الأنصاري: المغني، ج2، ص 52.

النهي. ثم أُخرج مخرج الخبر، وأيضا مما يقدر في: بعد قوله تعالى نحـــو: ﴿وَقُولُـوا﴾ [البقرة الآية 83.] ﴿وَأَقِيمُوا﴾ [البقرة الآية 83] ﴿وَآتُوا﴾ [البقرة الآية 84].

هذه الآراء أوردها بن هشام لبيان ما يخفى من جواب القسم.[1]

**2/ إعراب جملة الجواب عند بعض العلماء:**

يرى بن هشام أنّ هناك من العلماء من وقع في وهم ذلك بإعراب جملة الجـــواب ومنهم: مكي وأبو البقاء على حد قول بن هشام أنه وقع لهما وهم وذلك بإعراب جملـــة الجواب فأعرباها إعرابًا يقتضي أنّ لها موضعا[2] وهذا ما فصّل فيه كمايلي: أن مكـــي قال في قوله تعالى: ﴿كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ﴾[3] [الأنعام الآيـة 12] إنّ (ليجمعـنّكم) بدل من (الرّحْمَةَ) وقد سبقه إلى هذا الإعراب غيره، ولكنه رغم أن الـــلام بمعنى "أن المصدرية[4] أي "أن يجمعنكم" وعلّق بن هشام على هذا فقال: وخلـــط مكـــي فأجاز البدليّة، لعدم ثبوت مجيء اللاّم المصدرية[5] وكان هذا مـــع قولـــه: إنّ الـــلام لام جواب القسم، والصواب أنّها لام الجواب. وأمّا أبو البقاء ففي قوله تعالى: ﴿لَمَا آتَيْنَاكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾[6] [آل عمران الآية81] من فتح اللام ففي "ما" وجهـــان: الأول:أنهـــا موصولة، مبتدأ، والخبر إما "من كتاب" أي الذي أتيتكموه من الكتاب أو: ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ﴾ [آل عمرا لآية 81] والثاني: أنها شرطية، واللام موطّئة، وموضع "ما" نصب بـــ "آتيت" والمفعول الثاني ضمير المخاطب و "من كتاب" مثل: "من آية" في ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَـةٍ﴾[7] [البقرة الآية 106]، فكلا الرجلين أراد إعراب ما سبق ذكره وأنّ له موضـــعا إلاّ بـــن هشام يرى غير ذلك.

---

[1] ينظر: ابن هشام : المغني، ج2، ص 52.
[2] المصدر نفسه، ج2، ص 57.
[3] الأنعام: 12
[4] ينظر: ابن هشام: المغني، ج2، ص 57.
[5] المصدر نفسه، ج2، ص 57.
[6] آل عمران: 81.
[7] البقرة: 106.

**خامسا: الجملة الواقعة جوابًا لشرطٍ غير جازم مطلقًا، أو جازم ولم يقترن بالفاء ولا بـــ "إذا" الفجائية:**

فالأول جواب "لو" و "لولا" و "لمَّا" و "كيف"[1]، أي: جـــواب الشـــرط الأول يكـــون مقترنا بأحد الأدوات السابقة. أمّا الثاني، نحو: "إن تقم أقم، وإن قُمْتَ قُمْتُ"

ويقول ابن هشام في ذلك أن: في الأول لظهور الجزم في لفظ الفعل، وأمّا الثـــاني فلأن المحكوم لموضعه بالجزم الفعل، وليس الجملة بأكملها[2].

**سادسا: الجملة الواقعة صلة لاسم أو حرف:[3]**

ويذكر بن هشام أنّ، الأول نحو: "جاءَ الذي قام أبوه"، فالذي فـــي موضـــع رفـــع، والصلة لا محل لها. ويشير ابن هشام إلى أنّ بعضهم يقول: إن الموصول وصـــلته فـــي موضع كذا، محتجا بأنهما ككلمة واحدة، ولكن الصواب ما ذكرناه سابقا.[4]

والدليل ظهور الإعراب في نفس الموصول في نحو قوله تعالى ﴿**رَبَّنَا أرِنَا اللَّذَيْنِ أضَلاَّنَا**﴾[5].

أما الثاني: فهو المتعلق بالجملة الواقعة صلة لحرف نحو قوله تعالى: ﴿**بما كـــانُوا يَكْذِبُونَ**﴾[6]، إنّ "ما" مصدرية وصلتها "يكذبون" وحكمه مع ذلك بأن "يكذبون" في موضـــع نصب خبرًا لـــ "كان"، ويذكر صاحب المغني أنّ الظاهر في هذا متناقضٌ، بقوله: "ولعـــل مراده أن المصدر إنما ينسبك من "م" و"يكذبون"، لا منها ومن "كان".[7]

وهذا بناه صاحب الكتاب على قول أبي العباس وأبي بكر وأبي علي وأبـــي الفـــتح وأبى وآخرون: إن "كان" الناقصة مصدر لها[8].

---

[1] ابن هشام: المغني، ج2، ص 59.
[2] ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص 59 – 60.
[3] نفسه، ج2، ص 60.
[4] نفسه: ج2، ص 60.
[5] فصلت: 29.
[6] البقرة: 10.
[7] ابن هشام: المغني، ج2، ص 62.
[8] ينظر: ابن هشام: المغني، ج2، ص 62.

**سابعا: التّابعة لما لا محلّ له[1]:**

فهي الجملة التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب، نحو: "قام زيد ولم يقم عمـــرو" وهنا إذا قدرت الواو عاطفة، لا واو الحال[2].

**ب- الجمل التي لها محل من الإعراب:**

ذكر في هذا صاحب الأشباه والنظائر قولاً لأبي حيان قال: أصـــل الجملـــة أن لا يكون لها موضع من الإعراب، وإنما كان كذلك لأنها إذا كان لها موضع مـــن الإعـــراب تقدر بالمفرد، لأن المعرب إنما هو المفرد، والأصل فـــي الجملـــة أن لا تكـــون مقـــدرة بالمفرد[3].

وقال سليمان فياض: "قد تقع الجملة موقع الاسم المفرد، فتأخـــذ محلـــه الإعرابـــي رفعًا، ونصبًا، أو جرًا، وقد تقع موقع الفعل المضارع المجزوم، فتأخذ محلـــه الإعرابـــي وهو الجزم".[4]

بعد حديث السيوطي على لسان أبي حيان في أصل الجملة بأنهـــا لا تقـــع موقـــع المفرد، توقع سليمان فياض وقوع هذه الجمل موقع المفرد، وجاء على ذكر هـــذه الجمـــل قال السامرّائي في تعريفه لها: "وهي التي تحل محل المفرد فتعرب بإعرابه... فيكون لها محل من الإعراب وذلك حسب الموقع الذي وقعت فيه".[5]

ومن مظاهر كون الجملة ذات محل من الإعراب[6]:

1- العطف على محل الجملة: ذلك بأن تعطف بعض المفردات على الجمل التـــي لها محل من الإعراب فتعرب إعرابها مثل: قوله تعالى: ﴿**إِنَّ اللهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّـــوَى يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ**﴾[7] فعطف "مخرج" على جملة "يخرج" التي هي خبر ثانٍ لـــ "إنَّ" فارتفع كما هو الحال مع جملة الخبر.

---

[1] ابن هشام: المغني: ج2، ص 62.
[2] ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص 62.
[3] ينظر: السيوطي: الأشباه والنظائر، ج2، ص 24.
[4] سليمان فياض: النحو العصري، ص 193.
[5] فاضل صالح السامرّائي، الجملة العربية، ص 195.
[6] المرجع نفسه، ص 196 – 197.
[7] الأنعام: 95.

2- الاستغناء عن التنوين في المفرد المضاف إلى جملة كما تفعل مع الإضافة إلى المفرد وذلك نحو: "جئت يوم سافر أخوك" فحذف التنوين من المفرد "يوم" لأنه مضاف إلى جملة فلا يجوز أن تقول: جئت يوما سافر أخوك.

3- عدم دخول "ال" التعريف على المضاف إلى الجملة: نحو "سأجيئك يوم يعـــود خالد"، فلم تدخل "ال" التعريف على "يوم" المضاف إلى الجملة "سأجيئك" فيصح قولك سأجيئك اليوم يعود ذلك لان المضاف لا يعرف.

والجمل التي لها محل من الإعراب عند ابن هشام 7 هي:

**أولا: الجملة الواقعة خبرا:**

قال ابن هشام: "وموضعها رفعٌ في بابي المبتدأ و "إنّ" ونصبٌ في بـــابي "كـــان" و "كاد"[1] وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَاللهِ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ﴾[2] [المائدة الآية 99] فالجملة "يعلم" في محل رفع، وكان زيد (في الدار)، وكاد الرجل (يموت)، فهذه الجمل في محـــل نصب خبر.

أما في نحو: "زيدٌ (ضرْبُهُ)"، و "عمرٌو (هل جاءك)" فقد أُعرِبَتْ هذه الجمـــل فـــي محل رفع الخبرية على حدِّ تعبير بن هشام في مغنيه وهناك من عارض هذا وادعى بأنها في محل نصب بقول مصدر هو الخبر بناء على أن الجملة الإنشائية لا تكون خبرًا[3]

**ثانيا: الجملة الواقعة حالا:**

قال ابن هشام الأنصاري: "وموضعها نصب"[4] نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾[5] [النساء الآية 43]، فجملة "أنتم سكارى" في محل نصب حال.

---

[1] ابن هشام: المغني، ج2، ص 63.
[2] المائدة: 99.
[3] ينظر: ابن هشام: المغني، ج2، ص 63.
[4] المصدر نفسه: ج2، ص 63.
[5] النساء: 43.

**ثالثا: الجملة الواقعة مفعولا:**

وفيها قال: "ومحلُّها النَّصب إن لم تنُبْ عن فاعله، وهذه النيابـــة مختصّـــة ببـــاب القول، نحو قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ يُقَالُ هَذَا الذي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ**﴾[1]

لما قدمناه من أن الجملة التي يراد بها لفظُها تنزل منزلة الأسماء المفردة"[2]

أي أن الجملة الواقعة مفعولا به محلها النّصب شرط أن لا تنوب عن الفاعل كمـــا في المثال.

إن الواضح كما اطلعنا عليه أن النحاة يروا أن الجملة لا تقع مبتدأ ولا فـــاعلا ولا نائبا عن الفاعل، وقد ذهب بعضهم – وهو الصواب – إلى جواز وقوعها فاعلا ونائبـــا عنه.

وهو ظاهر ما وضحه ابن هشام في حديثه عن الجملة الواقعة مفعولا، وهو ممـــن جوز وقوع الجملة فاعلا ونائب فاعل كما في المثال السابق.

- وتقع الجملة مفعولا به في ثلاثة أبواب:

**1-باب الحكاية بالقول أو مرادفه:**

نحو قوله تعالى: ﴿**وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَـــا آمَـــنَ السُّفَهَاءُ**﴾[3]، فالأولى في محل رفع نائب فاعل، والثانية في محل نصب مفعول به، وهـــي على التّوالي "ءامنوا كما آمن الناس"، و "أنؤمن كما آمن السفهاء"

وفي هذا أجاز الكوفيون كل ما كان بمعنى القول نحو: نادى ووصـــى وغيرهمـــا وقال البصريون فيه النصب بقول مقدر.

أ) ومن الجمل المحكية ما قد يخفى: ومن ذلك المحكية بعد القول نحو: قوله ﴿**فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَا إِنَّا لَذَائِقُونَ**﴾[4] وأصل الكـــلام: إنكـــم لذائقون عذابي، ثم عدل إلى التكلم لأنهم تكلّموا بذلك عن أنفسهم[5]

---

[1] المطففين: 17.
[2] ابن هشام: المغني، ج2، ص 65.
[3] البقرة: 13.
[4] الصافات: 31.
[5] ينظر: ابن هشام: المغني، ج2، ص 65 – 67.

ب) وقد يقع بعد القول ما يحتمل الحكاية وغيرها: وذلـــك نحـــو قولك: "أتقول موسى في الدار" فيصح لك أن تقدر "موسى" مفعولا "أولا" ، و"في الدار" شبه جملة في محل نصب مفعول به ثاني، من باب إجراء القول مجرى الظن.

ت) قد لا يعمل القول في الجملة المحكية الواقعة بعده.

ث) قد تقع الجملة بعد القول غير محكية به.[1]

**2- باب الذي تقع فيه الجملة مفعولا: باب ظنَّ وأعْلَم**

ويذكر صاحب المغني: "فإنها – يقصد بها الجملة – تقع مفعولا ثانيا لـــــ "ظـــنَّ، وثالثا لـــ "أعلم" وذلك لأن أصلها الخبر، ووقوعه جملة سائغٌ كما مرَّ، وقد اجتمع وقـــوع خبري "كان" و "إنَّ" والثاني من مفعولي باب ظنّ جملة في قول أبي دؤيب [من الطويل].

فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمُ  فَإِنِّي شَرَيْتُ الْحِلْمَ بَعْدَكِ بِالجَهْلِ"[2]

فالياء في "تَزْعمِني" في محل نصب مفعول أول، أما جملة "كنت أجهل" في محـــل نصب مفعول به ثاني، ذلك لأنها جرت مجرى الظنّ، وجملة "أجهل" في محل نصب خبر كان، وجملة شريت الحلم" في محل رفع خبر إنّ.

**3- باب التَّعليق:**

قال ابن هشام: "وذلك غير مختص بباب "ظنّ" بل هو جائز في كل فعـــل قلبـــيّ"، وهذا يعني أن هذه الجملة معلّقة سواء كان هذا الفعل من باب "ظَنَّ" أو غيرها، مما يصح تعليقه نحو: شك، وفكر وتبين... الخ، من أفعال القلوب وهذه الجملة ثلاثة أقسام بحسب ما جاء في المغني:

1- أن تقع هذه الجمل في موقع مفعول مقيّد بالجار: قـــال الســـامرائي: "الأصل أن يتعدى الفعل بحرف الجر وقد حذف هذا الجار وذلك نحو تفكر وسأل وتردد فإنك تقول: تفكرت في هذا الأمر... فإذا تعدت هذه الأفعال إلى جملة حذف حرف الجر وجوبًا لأن حرف الجر لا يدخل على الجمل وكـــان المعنـــى علـــى

[1] ينظر: ابن هشام، المغني، ج2، ص 68 – 70.
[2] المصدر نفسه، ج2، ص 70.

تقديره"[1] ونحو قوله تعالى: ﴿أَوَ لَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جِنَّةٍ﴾[2] فالجملة في المثال في موضع نصب على نزع الخافض.

2- أن تقع في موقع المفعول المسرح نحو: "عرفت من أبوك" فجملة "من أبوك" في محل نصب مفعول به للفعل "عرف".

3- أن تكون في موضع المفعولين: نحو قوله تعالى: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾[3] و ﴿لِتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا﴾[4]، ثم اتبع ابن هشام هذا بقوله: "لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، ومجموعة الجملة الفعلية في محل نصب بفعل العلم"[5].

**رابعا: الجملة المضاف إليها:**

محلّ هذه الجملة الجر بالإضافة، والذي يضاف ثمانية منها:

1- أسماء الزمان نحو: جِئْت يوم سافر محمد.

2- إضافة "حيث" وتنفرد بذلك عن سائر أسماء المكان، بحيث تكون إضافتها للجملة لازمة ولا يشترط لذلك كونها ظرفا.

3- إضافة "آية" بمعنى "علامة" فتضاف هذه الكلمة إلى الجملة الفعلية متصرفة الفعل، سواء كان فعلها مثبتا أو منفيا بـــ "ما".

4- "ذو" في قولهم "اذهب بذي تسلم" والباء في "بذي" ظرفية و "ذي" صفة للزمن.

5- كلمتا "لَدنْ" و "رَيْثَ" يضافان للجملة الفعلية المتصرف فعلها والمثبت جوازًا.

6- إضافة "قول" و "قائل".[6]

---

[1] السامرائي: الجملة العربية، ص 199.
[2] الأعراف، 184.
[3] الكهف: 12.
[4] طه: 71.
[5] ابن هشام: المغني، ج2، ص 72.
[6] ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص 75 – 81.

**خامسا: الجملة الواقعة بعد الفاء أو "إذا" جوابًا لشرط جازم:**

قيل في هذا: "لأنها لم تصدر بمفرد يقبل الجزم لفظا كما في قولك: "إن تقمْ أقُمْ" أو محلا كما في قولك: "إنْ جئتني أكرمتك" "[1].

أي أن يتصدرها مفرد يقبل الجزم لفظًا وهذا واضح في المثال الذي أعطاه فجواب الشرط في المثال الأول "أقمْ" مجزوم وهو عبارة عن مفرد، أما المثال الثاني فيقبل الجزم محلا".

وكذا نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ يُضْلِلْ اللهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾[2] وفي هذا المثال جملة جواب الشرط مقرونة بالفاء.

وقوله: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[3]

أما في هذه الآية فقد اقترنت جملة جواب الشرط بـــ "إذا".

وتعرب جملة جواب الشرط حسب موقعها في الجملة.

**سادسا: الجملة التابعة لمفرد**

وهذه الجملة ثلاثة أنواع هي:

1- **الجملة الواقعة نعتًا:** قـــال "المنعـــوت بهـــا، فهـــي فـــي موضـــع رفـــع... ونصبٍ...وجرّ..."[4]، نحو قوله: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ﴾[5]، و﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ﴾[6]، و﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[7].

2- **المعطوفة بالحرف:** نحو "زيد منطلق وأبوه ذاهب" فإن قدرت الـــواو حـــرف عطف على الخبر "منطلق " فإن محلها الرفع، فلو قدر العطف على الجملة لما كـــان لهـــا محل لأنها تابعة لما ليس له محل "جملة ابتدائية"، أما إذا قدرت الواو واو الحال فلا تبعيـــة والمحل نصب[8].

---

[1] ابن هشام: المغني، ج2، ص 82.
[2] الأعراف: 186
[3] الروم: 63.
[4] ابن هشام: المغني، ج2، ص 85.
[5] البقرة: 254.
[6] البقرة: 281.
[7] آل عمران: 09.
[8] ينظر: ابن هشام: المغني، ج2، ص 85.

3- **الجملة المبدلة:**

نحو قوله تعالى: ﴿مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ، إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ، وَ ذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾[1]، فـ "إنّ" وما عملت فيه بدل من "ما" وصلتها.

**سابعا: الجملة التابعة لجملة لها محل من الإعراب:**

وهي كثيرة في باب النسق والبدل خاصة، فأما الأولى فنحو: "زيد قامَ أبـوه وقعـد أخوه" إذا لم تقدر الواو للحال، ولا قدّرت للعطف على الجملة الكبرى، فأما الثاني: فشرطه أن تكون الثانية أوفى من الأولى بتأدية المعنى المراد.[2] نحو قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ، أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ وَجِنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾[3]، وذلك بأن الثانيـة دلّـت دلالـة مفصلة على نعم الله على عباده بخلاف الأولى.

* وقال ابن هشام بعد أن أتمّ حديثه عن الجمل التي لها محل من الإعـراب: "هـذا الذي ذكرته من الخصال الجمل التي لها محل هي سبع – جار على ما قرّروا والحق أنهـا تسع، والذي أهملوه: الجملة المستثناة والجملة المسند إليها" [4] وذلك نحو: قوله تعالى: ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ، إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ﴾[5]. فقال فيها ابن خروف أنّ "مَنْ" مبتدأ. مبتدأ. و "يعذبه الله" خبر، والجملة في محل نصب على الاستثناء.

أما الثانية؛ فنحو قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾[6]، بإعراب "سواءٌ" خبـر، و "أنذرتهم" مبتدأ.

والملاحظ في باب الكلام والجملة من كتاب الأشباه للسيوطي أنه لم يضف شيئا عمّا قاله ابن هشام في المغني، فقد سلك مذهبه في تقسيم الجملة، ثم إنه ذكـر خلاصـة قـول صاحب المغني وقوله في أبيات من الشعر، للشيخ بدر الدين ابن أم قاسم قال[7]:

جمل أتت ولها محل معرب  سبع لأن حلت محل الفرد

---

[1] فصلت: 43.
[2] ينظر ابن هشام: المغني، ج2، ص 87.
[3] الشعراء: 132 – 134.
[4] ابن هشام: المغني: ج2، ص 89.
[5] الغاشية: 22 - 24
[6] البقرة: 06.
[7] ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، ج2، ص 24.

خبرية حالية محكية وكذا المضاف لها بغير تردد

ومعلق عنها وتابعة لما هو معرب أو ذو محل فاعدد.

وجواب شرط جازم بالفا أو بإذا وبعض قال غير مقيد

فالجمل التي لها محل من الإعراب سبعة هـــي: الخبريـــة، والحاليـــة، والمحكيـــة، والمضاف لها، والمعلق عنها، والتابعة لما له محل، وجواب لشرط جـــازم، ويوضـــح أن البعض يقول: اقترانه بـــ "فا" أو "إذا" الفجائية والبعض لا يقيده بها، ثم يواصل قوله:

وأتتك سبع ما لها من موضع صلة وعارضة وجملة مبتدي

وجواب أقسام وما قد فسرت في أشهر والخلف غير مبعد

وبعيد تخصيص وبعد معلـــق لا جازم وجـــواب ذلك أورد

وكذلك تابعـــة لشـــيء مالـــه من موضع فاحفظه غير مفند

فبعد أن عدّد الجمل التي لها محل من الإعراب خاض في الجمل التي ليســـت لهـــا موضع في الإعراب وذكرها: صلة، وعارضة، وجملة الابتداء...الخ

ثم أغلب النحاة المحدثين يسيرون على خطى ابن هشام الأنصاري. بإضافة تغيرات طفيفة في مجال الجملة فمثلا "السامرائي: يرى أن الجملة اسمية وفعلية، ثم إنه يضيف نوعا أسماه: الجملة الإخبارية والإنشائية[1]، وكذلك غاص في نوع آخر: هو الجملة المحكية[2] على غرار تناوله للجمل الكبرى والصغرى والتي لها محل والتي ليس لها محل من الإعراب.

[1] ينظر: فاضل السامرائي: الجملة العربية، ص 170.
[2] المرجع نفسه، ص 202.

**الجملة حسب المحل عند ابن هشام الأنصاري:**

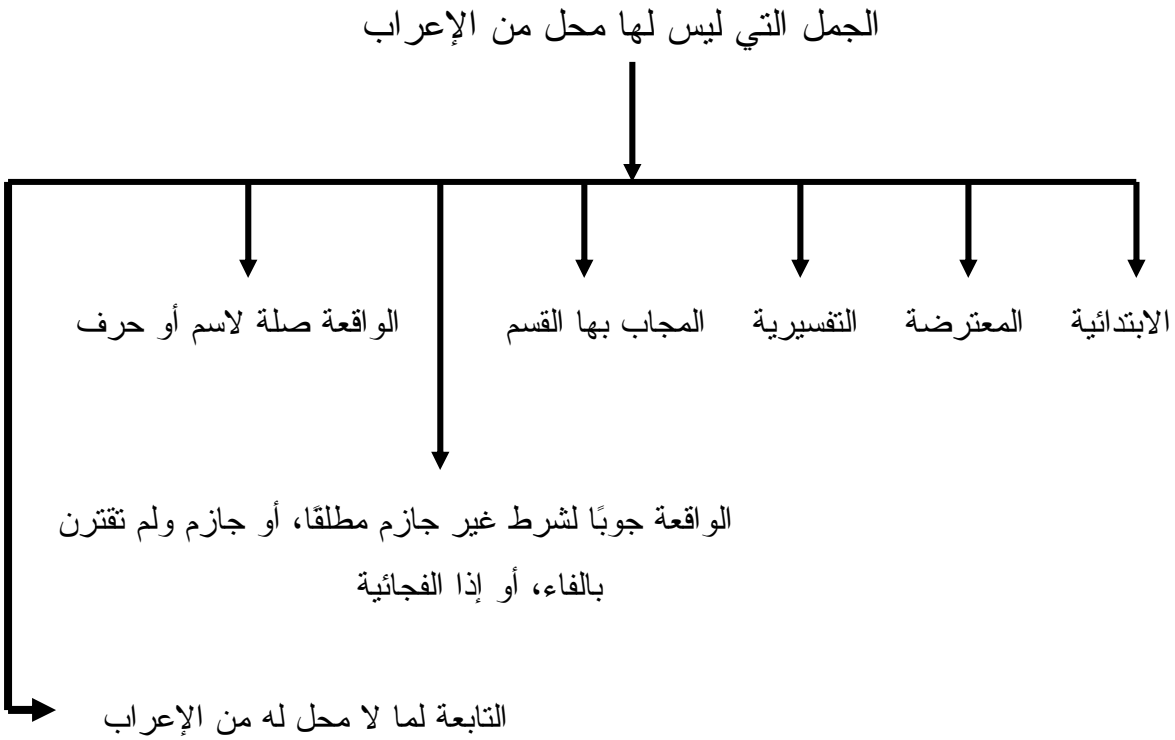


**1- مخطط يوضح الجمل التي ليس لها محل من الإعراب عند ابن هشام الأنصاري**

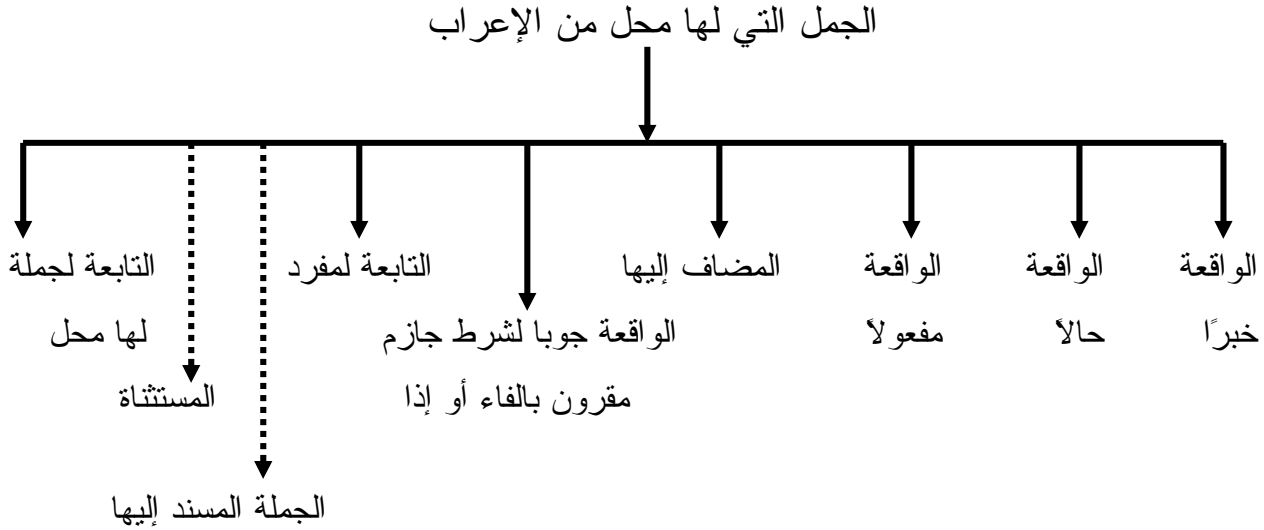


**2- مخطط يوضح الجمل التي لها محل من الإعراب عند ابن هشام الأنصاري**

- وإنما غرضي من المستقيم المتقطع إظهار أن ابن هشام لم يجعـــل مـــن هـــذه الجمل ،جمل مستقلة بالدراسة بل قال بها في ختام حديثه عن الجمل التي لهـــا محل من الإعراب.

**تمهيد:**

لقد تطرق ابن هشام في حديثه عن الجملة إلى موضوع آخر، لا يقل أهمية عن الفصل بين الكلام والجملة، أو تقسيم هذه الأخيرة، ألا وهو "حكم الجمل بعد المعارف والنكرات ومعرفتنا لما يخص هذا الموضوع سيسهل علينا الدراسة وسيجعلنا نخوض فيما انطوى عليه هذا العنوان بسلاسة، فبعد أن تعرفنا على الجملة بكل تقسيماتها فلابد من معرفة النكرة والمعرفة، حيث أجمع النحاة على أن:

النكرة: هي كل اسم شائع في جنسه، لا يختص به واحد دون آخر كـ: رجل، وإنسان، وفرس، وأسد.

أما المعرفة: هي المضمرات والأعلام والمبهمات – وهي أسماء الإشارة وما عرّف بـ "الـ"، وأضيف إلى واحد من هذه الأربعة تعرف به.

فأما المضمرات: مضمر منفصل مرفوع، مضمر متصل مرفوع ومضمر متصل منصوب ومضمر منفصل منصوب ومضمر متصل مجرور.

والأعلام هو ما سمي به شخص ليميزه من غيره كـ: زيد، وعمرو.

فما هو حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات حسب ابن هشام الأنصاري؟

**حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات:**

عبارة ارتبطت بالجملة العربية منذ فترة طويلة، واشتهرت في أوساط طلاب علم النحو، بحيث صار التزود بها شيئا ضروريا ولابد منه، لأنها قاعدة دقيقة في نظر المعربين وهذا واضح في استخدامهم لها وذلك لتبرير إعرابهم للجمل فيقولون: "الجمل بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال"، ولدقة ابن هشام فقد رأيناه في كتابه "المغني" يضع قيودا للقول بأن الجملة في محل صفة، وفي محل حال حين قال: "الجمل الخبرية التي لم يستلزمها ما قبلها: إن كانت مرتبطة بنكرة محضة فهي صفة لها فهي صفة لها، أو بمعرفة محضة فهي حال عنها، أو بغير المحضة منهما فهي محتملة لهما."[1]

فأما الأول: قوله تعالى: ﴿**حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرَؤُهُ**﴾ [الإسراء 93].

[1] ابن هشام: المغني، ج2، ص 91.

فتكون جملة "نقرؤه" في محل نصب صفة، لأنها وقعت بعد نكرة محضة.

أما الثانية فنحو: قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى﴾ [النساء 43].

فجملة "سكارى" في محل نصب حال، لأنها وقعت بعد معرفة هي: الضمير المنفصل "أنتم".

أما الثالث فهو قسمان:

**1/ ما يحتمل الحال والصفة بعد النكرة:**

نحو قوله تعالى: ﴿وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنزَلْنَاهُ﴾ [الأنبياء 50].

فهناك من يقدر الجملة "أنزلناه" صفة للنكرة وهو الظاهر على حد قول ابن هشام، ويمكن أن تقدّر حالاً منها لأنها تخصّصت بالوصف وذلك لقربها من المعرفة.

**2/ ما يحتمل الحال والصفة بعد المعرفة:**

نحو قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة 5].

قال فيها ابن هشام "فغن المعرّف الجنسي يقرب في المعنى من النكرة فيصح تقدير "يحمل" حالاً أو وصفا"[2].

أما القيود أو الشروط التي وضعها ابن هشام فهي كالتالي:

1- أن تكون الجملة خبرية لا إنشائية لأن الإنشاء في مثل قوله: ("هَذَا عَبْدُ بِعْتُكَهُ" لا يكون نعتا ولا حالا)، وهناك من الجمل ما يحتمل الإنشاء والإخبار فيختلف الحكم باختلاف التقدير نحو:

قوله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾ [المائدة 23].

فجملة "أنعم الله عليهما" إما أن تكون لا محل لها من الإعراب لأنها معترضة لاحتمالها الدعاء، أو أنها صفة ثانية لاحتمالها الإخبار.

2- أن هذه الجمل صالحة للاستغناء عنها لتخرج بذلك جملة الصلة وجملة الخبر، والجملة المحكية بالقول – لأنها لا يمكن الاستغناء عنها، وبها يكون تمام الكلام

---

[2] ابن هشام: المغني، ج2، ص 92.

لأنه من دونها لا تحصل الفائدة – بمعنى أن معقوليّة القول متوقفة عليها وأشباه ذلك.

3- وجود المقتضى، احترزا بذلك مما يمكن أن يلتبس لدى البعض نحو "فعلوه" في قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شيء فَعَلوهُ في الزُّبُرِ﴾ [القمر: 52]. فهي صفة لـــ "كل" أو "شيء" ولا يصح أن يكون حالاً منها مع جواز الوجهين في المثال: "أكرم كل رجل جاءك"، يقول ابن هشام في هذا: "لعدم ما يعمل في الحال، ولا يكون خبرا، لأنهم لم يفعلوا كل شيء."[3]

4- انتفاء المانع والمانع أربعة أنواع:

أ/ ما يمنع حاليّة كانت متعيّنة لولا وجوده ويتعين حينئذ الاستئناف[4].

نحو: أتاني عمرو سأكرمه فالجملة بعد المعرفة المحضة حال لولا تصدرها بالسين أ بـ "لن"، في قولنا "أتاني زيدٌ لن أنسى له ذلك"، ذلك لان الحالية لا تصدر بدليل الاستقبال.

ب/ ما يمنع وصفية كانت معينة لولا وجود المانع ويمتنع فيه الاستئناف فيتعين الحالية بعد أن كانت ممتنعة.[5]

نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ﴾ [البقرة 258].

ج/ ما يمنعهما معا وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شيطان مَارِدٍ لَا يَسْمَعُونَ﴾ [الصافات 7 – 8].

د/ ما يمتنع احدهما دون الآخر لولا المانع لكانا جائزين نحو: "ما جاءني أحد إلا قال خيرا" فالجملة "قال خيرا" كانت محتملة الوصفية والحالية قبل وجود "إلا" ولما دخلت – إلا – امتنعت الوصفية، ذلك لأن مانع الوصفية "الواو"، و "إلا".[6]

---

[3] ابن هشام: المغني، ج2، ص 94.
[4] المصدر نفسه، ج2، ص 95.
[5] ينظر: نفسه، ج2، ص 95.
[6] ينظر: نفسه، ج2، ص 96.

وبهذا الشكل فقد ضمّن ابن هشام الأنصاري لهذا الموضوع – الـذي تناولـه المعربون من باب قضاء الحاجة دون الغوص فـي جزئياتـه – مجموعـة مـن الشروط أو القيود التي ما إذا التزم بها الطالب أو الدارس لن يخطئ.

## خاتمـــة

بعد أن انتهينا من هذا البحث المتواضع آن لنا أن نعرض جملة من النتائج والأفكار التي خلصنا إليها في مسيرتنا التي حاولنا خلالها الإحاطة بأهم ما جاء في الباب الثاني من كتاب "المغني" لابن هشام الأنصاري، فيمكن القول"

أولا: لم يكن من الصعب على عبقري من عباقرة مصر وهو ابن هشام أن يفكـــر هذا التفكير الواسع، والشامل، والدقيق، فيما يخص ترادف الجملة والكلام، أو أن يدونه في دفتره، وإنما المهمة الصعبة التي واجهته ربما هي كيفية محو فكرة ترادف الجملة والكلام وإحلال فكرة جديدة غير التي كانت راسخة، والتي كان يجمع عليها كل النحاة، وهو الأمر الذي تفطن له نحاة ذلك العصر ومن تبعهم إلى يومنا هذا.

ثانيا: أن ابن هشام هو أول من فصل بين الكلام والجملة وبين بـــأن الأول أخـــص من الثانية.

ثالثا: أن أول من خاض في غمار الجملة العربية فدرسها بكل جزئياتهـــا وكلياتهـــا وخصص لها بابًا مستقلا هو ابن هشام الأنصاري في كتاب مغني اللبيب.

رابعا: بعملية إسقاط بسيطة يمكننا القول أن الجملة هي العصب باعتبار أن النحـــو هو المركز العصبي فلما كان هناك فرق في دور كل من العصب الجابد والعصب النابـــذ وهو ما تثبته وتؤكده الدراسات العلمية.

يمكننا أن نقسم الجملة إلى جمل جابدة: وهي تلك الجمل التي تشد الـــدارس ســـواء بشكلها أو مادتها * وجمل نابدة وهي مجموع تلك المعارف التي يخرج بها الدارس خلال بحثه اللغوي، وعليه فإن الاستعمال الأول يقابل المعنى الاصطلاحي لمصطلح الجملة وهو ما أشار، وحاول معالجته أبو العباس المبرد وغاص فيه ابن هشام، أما الاستعمال الثـــاني فهو ما يقابل المعنى اللغوي الذي ذهب إليه وقـــال بـــه أغلـــب النحـــاة نحـــو: الخليـــل والزمخشري وغيرهم.

خامسا: أن ابن هشام قسم الجملة إلى ثلاث أقسام رئيسية هي:

أ- جمل اسمية وفعلية وظرفية.

ب- جمل كبرى وصغرى.

ت- جمل ليس لها محل من الإعراب وجمل لها محل من الإعراب.

سادسا: يعتبر ابن هشام أول من مسح الغبار عن العبارة الشهيرة "الجمل بعد المعارف أحوال وبعد النكرات صفات"، ليظهر أن هناك جمل صفات بعد المعارف، وأحوال بعد النكرات.

سابعا: اللافت للانتباه في كتاب مغني اللبيب أن ابن هشام لم يلتزم بمذهب نحوي واحد، أو يتعصب له، كما لم يفاضل بين المذاهب مفاضلة معيارية، إنما كان يخضع تلك الآراء المختلفة لدراسة عقلية، منطقية من اجل بلوغ الصواب.

ثامنا: بناء على الدراسة التي قمنا بها يمكن أن نلخص أهم المراحل التي مرت بها الجملة النحوية في ثلاث مراحل هي:

1- **المرحلة الأولى:** مرحلة الولادة: أي المرحلة التي ولد فيها المصطلح بمعناه الاصطلاحي، وهي التي يمثلها المبرّد في كتابه المقتضب.

2- **المرحلة الثانية:** مرحلة النشأة: أين نشأت الجملة معبرا عنها بمصطلح آخر هو الكلام، وهي التي يمثلها ابن جني في الخصائص، الزمخشري في المفصل.

3- **المرحلة الثالثة:** وهي أهم مرحلة أين شبت الجملة ونضجت في أحضان "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، إنها الفترة التي يمثلها ابن هشام الأنصاري.

تاسعا: من خلال بحثنا في الجملة النحوية وجدنا أن أغلب النحاة واللغويين ساروا على درب ابن هشام في تقسيمهم للجمل، مع تغييرات طفيفة لا تكاد تُلمس، فالواقع أن تلك التعريفات التي نجدها في كتبهم ما هي إلا إعادة صياغة للتعريفات التي حواها مغني اللبيب، حيث وجدنا السيوطي يلخص ما ورد في المغني في كتاب أسماه "الأشباه والنظائر"، وإعادة بناء الفكرة نفسها مع تغيير في التركيب في كتاب "الجملة العربية" للسّامرائي.

عاشرا: أن مصطلح الجملة لم يرد بمعناه الاصطلاحي قبل ابن هشـــام، إلا مرة واحدة في كتاب "المقتضب" لأبي العباس المبرّد، وإنما كان شـــائعا اســـتعماله استعمالا لغويا.

لكن قولنا أنه أول من غاص في الجملة العربية، لا يعني أبدا أن من جـــاء بعده لم يضف شيئا، فهذا السّامرائي أضاف إلى تقسيم ابن هشام تقسيما آخر لا يقل أهمية، كما أن تمام حسان لم يقصّر في هذا المجال سواء في المعنى أو المبنى في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها"، إذن فقد ساروا يقتفون أثره واضعين بصماتهم الشخصية في هذا الخصوص – الجملة –.

**فهرس المصادر والمراجع:**


* القرآن الكريم

1/ إيمان حسين السيد: اعتراضات ابن هشام على معربي القرآن، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ط1، 1428هـ، 2007م.

2/ تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، .1994

3/ ابن جنى، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ج.1

4/ الجرجاني، دلائل الإعجاز، تعليق: محمود محمد شاكر، مهرجان القراءة للجميع، 2000، مكتبة الأسرة، برعاية السيدو سوزان مبارك، دط.

5/ جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة، ج1، دط.

6/ جلال الدين السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، ج.2

7/ الخليل بن أحمد الفراهيدي: الجمل في النحو، تح: فخر الدين قيادة، مؤسسة الرسالة، ط1، .1985

8/ ابن حجر العسقلاني: الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، ج2، "دط".

9/ ابن خلدون: المقدمة، تحقيق عبد الواحد وافي، ج2، ط4، 2006م.

10/ الرضي: شرح الكافية، تح: يوسف حسن عمر ط2، 1996، ج2.

11/ سامي عوض: ابن هشام النحوي، [بيئته، فكره، مؤلفاته، منهجه ومكانته في النحو]، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، 1987م.

12/ سليمان فياض: النحو العصري دليل مبسط لقواعد اللغة العربية.

13/ سيبويه: الكتاب، تح: ع السلام محمد هارون، ط3، 1408هـ/1988، ج1.

14/ أبو العباس المبرّد، المقتضب، تح: محمد ع الخالق عضيمة، القاهرة، 1994، ج.1

15/ ابن عقيل: شرح ابن عقيل علي الفية ابن مالك، تح: اميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1427هـ/ 2005م.

16/ ابن عماد الحنبلي: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دط.

17/ فاضل صالح السّامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر، ط2، 2007.

18/ محمد أحمد نحلة: مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة العربية، دط، 1988.

19/ محمد محي الدين عبد الحميد: التحفة السنية بشرح المقدمة الأجروبية، مكتبة السنة، 1989.

20/ ابن منظور، لسان العرب [مادة جمل].

21/ ابن الأنباري: أسرار العربية، تح: محمد البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي.

22/ الأنباري، مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تح: محمد مبروك، الشركة الدولية للطباعة، مدينة 6 أكتوبر، ط1.

23/ الهرمي: المحور في النحو: تح: منصور علي محمد عبد السميع، دار السلام، ط2، 2008، ج1.

24/ ابن هشام الأنصاري: الألغاز النحوية: تحقيق موفق الجبري، دار الكتاب العربي، ط1، 1997م.

25/ ابن هشام الأنصاري: مقدمة تحقيق شرح شذور الذهب، تح: يوسف بركات هبود ج1، دط.

26/ ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: إيميل يعقوب بديع، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ - 1989م، ج1 - 2.

27/ ابن يعيش، شرح المفصل، الطباعة المنيرة، مصر، دط، ج1.

# فهـــــرس

1/ مقدمة .....أ- ب- ج- د.

**2/ مدخل:** الجملة العربية قبل ابن هشام الأنصاري.....**ص 11 – 17.**

**3/ الفصل الأول:** ابن هشام الأنصاري وكتاب: "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب".**ص 18.**

**1* المبحث الأول:** صاحب الكتاب: .....ص 19.

1- ترجمة حياته.....ص 20 – 22.

2- ثقافته وعلمه.....ص 20 – 22.

3- مؤلفاته وأثاره.....ص 22 – 27.

4- أقوال العلماء فيه.....ص 27 – 28.

**2* المبحث الثاني:** كتاب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:.....ص 29.

1- عنوان الكتاب.....ص 30.

2- سبب تأليفه والهدف منه.....ص 31.

3- كتب شاكلت المغني.....ص 31 – 32.

4- مباحثه (مضمونه).....ص 33- 35.

5- منهجية ابن هشام في الكتاب.....ص 36 – 37.

6- أسلوبه.....ص 37.

**4/ الفصل الثاني:** الجملة عند ابن هشام الأنصاري.....**ص 38.**

تمهيد .....ص 39.

**1* المبحث الأول:** في تفسير الجملة:.....ص 40.

- شرح الجملة وعلاقتها بالكلام.....ص 41 – 44.

**2* المبحث الثاني:** أقسام الجملة:.....ص 45.

**أولا: انقسام الجملة حسب مبناها: .....ص 46.**

أ- انقسامها إلى اسمية وفعلية وظرفية.....ص 46 – 47.

ب- انقسامها إلى صغرى وكبرى.....ص 48 – 52.

**ثانيا: انقسام الجملة حسب معناها:..... ص 52.**

أ- الجمل التي لا محل لها من الإعراب.....ص 52 – 61.

ب- الجمل التي لها محل من الإعراب..... ص 61 – 69.

**3* المبحث الثالث:** أحكام الجملة..... **ص 70.**

- أحكام الجمل بعد المعارف والنكرات..... ص 71 – 74.

- **خاتمة ..... ص 72 – 74.**

- فهرس المصادر والمراجع ..... ص 75 – 76.